AALCO/57/ TOKYO /2018/ ORG 1
للاستخدام الرسمي فقط

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الإفريقية

تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الإفريقية في الدورة السنوية السابعة والخمسين في 2018م

إعداد:
الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية
29 سي، ريزال مارغ،
ديبلوماتيك انكليف، تشاناكيابوري،
نيودلهي – 110021
(الهند)

تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الإفريقية في الدورة السنوية السابعة والخمسين في 2018م

جدول المحتويات

صفحة رقم

أولاً. مقدمة 1

ثانياً. استعراض برنامج عمل منظمة آلكو في الدورة السنوية السابعة والخمسين لمنظمة آلكو 2

ثالثاً. الأنشطة المشارك بها منذ الدورة السنوية السادسة والخمسين لمنظمة آلكو 4

1. أسبوع كوالالمبور للحلول البديلة لفض النزاعات الدولي لعام 2017م (أسبوع كوالالمبور للتحكيم الدولي 2017م)، 15 أيار / مايو 2017 4

2. الدورة التاسعة والستون للجنة القانون الدولي في جنيف في 19 تموز / يوليو2017م 4

3. المؤتمر السابع لجنوب آسيا حول القانون الإنساني الدولي، كاتماندو، نيبال في 20 - 24 آب / أغسطس 2017م 5

4. الدورة الثالثة لبرنامج التبادل والبحوث المشترك بين الصين ومنظمة آلكو في القانون الدولي بتاريخ 3 - 24 أيلول/سبتمبر 2017م 5

5. محاضرة بعنوان "تأملات في قانون التجارة الدولية وآثاره على المبادرات التجارية الإقليمية / الوطنية: دراسة حالة حول مبادرة حزام واحد - طريق واحد (OBOR)"، جامعة ووهان، جمهورية الصين الشعبية، 16 أيلول / سبتمبر 2017م 6

6. إدارة دورة حول "نظرة عامة على التطورات الأخيرة في القانون الدولي الخاص"، ووهان،22 أيلول / سبتمبر 2017م 6

7. اجتماع أصحاب المصلحة حول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذي نظّمته بعثة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، نيو دلهي، 29 أيلول / سبتمبر 2017م 7

8. مذكرة تفاهم مُوقّعة بين المعهد الإفريقي للقانون الدولي (AIIL) و منظمة آلكو، في 31 أيلول / سبتمبر 2017م 7

9. الاحتفالات بيوم الأمم المتحدة في كلية الحقوق في جامعة شاردا 24 تشرين الأول / أكتوبر 2017م 8

10. اجتماع المستشارين القانونيين لمنظمة آلكو في الأمم المتحدة، نيويورك، 24 تشرين الأول / أكتوبر 2017م و1 تشرين الثاني / نوفمبر 2017م 8

11. يوم الدستور لمنظمة آلكو والذكرى الحادية والستين في نيودلهي، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2017م 9

12. البرنامج التدريبي حول منظمة التجارة العالمية في معهد التدريب القانوني والقضائي (ILKAP)، في بانجي، ماليزيا ، 14-16 تشرين الثاني / نوفمبر 2017م 9

13. مؤتمر الانترنت العالمي الرابع (WIC)، وتشن، جمهورية الصين الشعبية، 3-5 كانون الأول / ديسمبر 2017م 9

14. منح "حالة المشاركة" إلى منظمة آلكو من قبل لجنة المستشارين القانونيين للقانون الدولي العام (CAHDI)، مجلس أوروبا، 11 كانون الأول / ديسمبر 2017م 10

15. مراسم توقيع الاتفاق التكميلي لاتفاقية البلد المضيف بين حكومة ماليزيا وآلكو في كوالالمبور، 7 شباط / فبراير 2018م 10

16. الدورة العامة التاسعة عشر لمؤتمر المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (AARDO)، في كوالالمبور، ماليزيا، 1-3 آذار / مارس 2018م 11

17. محاضرة خاصة حول موضوع "دور المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في تطوير القانون الدولي: المساهمات الأخيرة" جامعة دلهي في 19 آذار / مارس 2018م 11
18. الاجتماع الخامس والخمسون للجنة المستشارين القانونيين للقانون الدولي العام في ستراسبورغ ، فرنسا بتاريخ 22-23 آذار / مارس 2018م 11
19. ندوة دولية حول "الاستجابة لحركات اللاجئين واسعة النطاق" التي نظمتها منظمة آلكو بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نيودلهي بتاريخ 18-19 نيسان / أبريل 2018م 11
20. حفل التبرع بمعدات مكتبية في مقر منظمة آلكو في 20 نيسان / أبريل 2018م 12
21. النموذج الدولي للأمم المتحدة في الهند 2018م، أغرا، 27 نيسان / أبريل – 1 أيار / مايو 2018م 13
22. أسبوع آسيا للحلول البديلة لتسوية المنازعات 2018م، كوالالمبور، ماليزيا من 5-7 أيار / مايو 2018م 13
23. المؤتمر السنوي السابع والأربعون للجمعية الهندية للقانون الدولي، نيودلهي بتاريخ 12-13 أيار / مايو 2018م 14
24. زيارة الأمين العام إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية في 5 حزيران / يونيو 2018م 14
25. حلقة نقاش حول "قضية الصحراء الغربية" في الجمعية الهندية للقانون الدولي في نيودلهي بتاريخ 15 حزيران / يونيو 2018م 15
26. مذكرة تفاهم بين آلكو وجمعية القانون الصينية في بكين، 29 حزيران / يونيو 2018م 15
27. منتدى حول التعاون القانوني للحزام والطريق في بكين، جمهورية الصين الشعبية في بكين بتاريخ 3 تموز / يوليو 2018م 15
28. الدورة السبعون للجنة القانون الدولي جنيف 5-6 تموز \ يوليو 2018م 16
29. حضر نائب الأمين العام ورشة العمل حول منع وإدارة نزاعات الاستثمار ببروكسل، 6 تموز/يوليو 2018م 16
30. منتدى التحكيم السنوي الأول لمنظمة آلكو (AAAF)، ماليزيا 17
رابعاً. لمحة عامة عن الأمانة العامة 18
أ. الأمانة العامة 18
ب. بعثة المراقبة الدائمة لمنظمة آلكو في مقرات الأمم المتحدة 18
ج. مركز البحوث والتدريب 19
خامساً. الوضع المالي لمنظمة آلكو ومشروع الميزانية لعام 2019م 20
أ. الوضع المالي 20
ب. الميزانية المقترحة لعام 2019م 20
سادساً. الخطوات المتخذة لتعزيز منظمة آلكو 22
أ. تعزيز الموارد البشرية في الأمانة العامة لمنظمة آلكو 22
ب. العضوية 22
ج. إجراءات لتحسين الوضع المالي لمنظمة آلكو 22
د. زيادة العضوية في آلكو 23
سابعاً. خطة العمل للفترة 2019م-2020م..... 24
1. المشاريع الجوهرية لمنظمة آلكو 24
2. إنشاء تعاون مع المنظمات الدولية / المؤسسات التعليمية 27
3. توسيع مشاريع التدريب في منظمة آلكو 27

4. موقع منظمة آلكو الإلكتروني 28
5. المشاركة في الاجتماعات الدولية 28
6. برامج بناء القدرات 28
7. التحويل الرقمي للوثائق وتقوية المكتبة 29
8. المنشورات 29
9. الدورات السنوية 29
10. مجموعة الشخصيات البارزة 29
11. مشاريع القوانين النموذجية والمبادئ التوجيهية 29
12. التمويل على أساس المشاريع 30
13. تحسين الوحدة العربية 30
14. الأعضاء 30
15. ترويج مراكز التحكيم لمنظمة آلكو 30
ثامناً. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة 31
أ. التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية والإفريقية 31
ب. تعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى 31
تاسعاً. ملاحظات ختامية..... 32
الملحق الأول 33

تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة الاستشارية القانونية الإفريقية ـ الآسيوية في الدورة السنوية السابعة والخمسين لمنظمة آلكو في عام 2018م

أولاً. مقدمة

1. يسعد الأمين العام أن يقدم تقريره الثاني إلى الدول الأعضاء حول المسائل الإدارية والتنظيمية والموضوعية وفقاً للمادة 20 (7) من القواعد التشريعية لمنظمة آلكو. يغطي هذا التقرير الأنشطة منذ اختتام الدورة السنوية السادسة والخمسين التي عقدت في أيار / مايو 2017 حتى نهاية تموز/ يوليو 2018.

2. يود الأمين العام أن يعرب في البداية عن امتنانه لرئيس الدورة السنوية السادسة والخمسين سعادة البروفسور غيتو مويغاي والمدعي العام السابق لجمهورية كينيا الدكتور فيلاوان مانغكلاتاناكول ونائب الرئيس للدورة السنوية السادسة والخمسون ونائب المدير العام وإدارة المعاهدات والشؤون القانونية ووزارة الخارجية، دولة تايلندا لإرشاداتهم القيمة في الوفاء بالولاية المسندة إلى المنظمة.

3. إن الأمين العام ممتن إلى حد كبير للسفراء و المفوضين الساميين وموظفي الاتصال للدول الأعضاء في منظمة آلكو على مدخلاتهم القيمة في التعامل مع المسائل الموضوعية والتنظيمية وعلى الدعم المقدم له مما ساعده في أداء واجباته والعمل بطريقة سلسة وفعالة. وجه الشكر كذلك للدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها السنوية وإلى الدول الأعضاء التي بدأت في سداد جزء من مستحقاتها. يود أن يؤكد من جديد أنه من شأن وجود وضع مالي سليم أن ييسر للأمانة الوفاء بالولاية الموكلة إليها من قبل الدول الأعضاء بكفاءة.

4. عقدت المنظمة في عام 2017 دورة سنوية أخرى ناجحة في نيروبي في جمهورية كينيا بمشاركة 26 دول أعضاء و4 مراكز تحكيم إقليمية و16 دولة مراقبة ومنظمتين دوليتين. عُقد اجتماعان خاصان لمدة نصف يوم بشأن "بنود مختارة في جدول أعمال لجنة القانون الدولي" و"المحكمة الجنائية الدولية: التطورات الأخيرة" بالإضافة إلى المداولات بشأن بنود فنية موضوعية مختارة في الجلسة.

5. يحتوي التقرير الحالي المقسم إلى سبعة أقسام بصرف النظر عن المقدمة الموجزة والملاحظات الختامية على: (1) استعراض برنامج عمل آلكو في الدورة السنوية السابعة والخمسون. (2) الأنشطة المنفذة منذ الدورة السنوية السادسة والخمسين لمنظمة آلكو. (3) لمحة عامة عن الأمانة العامة. (4) الوضع المالي لمنظمة آلكو ومشروع ميزانية عام 2019 (5) الخطوات المتخذة لتنشيط وتعزيز آلكو. (6) خطة العمل لفترة 2018-2019. (7) تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمنظمات دولية أخرى.

ثانياً. استعراض برنامج عمل منظمة آلكو في الدورة السنوية السابعة والخمسين لمنظمة آلكو

6. يستمد برنامج عمل آلكو من الإشارات التي أصدرتها الدول الأعضاء وقرارات الدورات السنوية والاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء من وقت لآخر والمواضيع التي طرحها الأمين العام حول المبادرة.[1] يحضر الأمين العام برنامج العمل السنوي من برنامج العمل هذا والذي يتم من خلاله صياغة جدول أعمال الدورات السنوية. تشكل الموضوعات العامة والواسعة التالية برنامج عمل آلكو بعيداً عن الموضوعات المتراكمة للدورات السنوية والمراجع والمقترحات للدول الأعضاء:

1. عمل لجنة القانون الدولي.
2. عمل الأمم المتحدة ومنظمات دولية الأخرى.
3. القانون الجنائي الدولي.
4. قوانين المعاهدات والاستثمار الدولية.
5. قانون البحار والقانون الملاحي.
6. القانون الدولي للاجئين والمهاجرين.
7. النظام القانوني للتسوية السلمية للنزاعات الدولية.
8. قانون الطاقة الدولي.
9. القانون الإنساني الدولي.
10. القانون الدولي لحقوق الإنسان: وجهات نظر آسيوية إفريقية.
11. قانون البيئة الدولي والتنمية المستدامة.
12. القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني.
13. الإرهاب والتطرف العنيف.
14. قانون النقل الدولي.
15. انتهاكات القانون الدولي في فلسطين وفي الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل وغيرها من المسائل القانونية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين.

7. تماشياً مع سياسة ترشيد بنود جدول الأعمال المعتمدة في الدورة السنوية الثانية والأربعين (سيؤول ، جمهورية كوريا ، 2003) تم إدراج عدد قليل من الموضوعات في قائمة مختصرة من بين المواضيع المذكورة أعلاه اعتماداً على أهميتها الحالية للتداول في الدورة السنوية السابعة والخمسون وهي:

1. عمل لجنة القانون الدولي .
2. قانون البحار.
3. القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني (اجتماع فريق العمل).
4. قوانين التجارة والاستثمار الدولية.

[1] يوجد حاليًا 16 بند في برنامج عمل آلكو. يمكن العثور على القائمة الكاملة على العنوان <http://www.aalco.int/scripts/view-posting.asp?recordid=11>

5. تسوية النزاعات سلمياً.[2]

8. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه ستتم مناقشة موضوعات "تقرير حول عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمنظمات الدولية الأخرى في مجال قانون التجارة الدولية" و"منظمة التجارة العالمية كإطار اتفاق وقواعد السلوك الخاصة بالتجارة العالمية" في الدورة المخصصة لقوانين التجارة والاستثمار الدولية. ستُناقش إضافة لذلك المسائل المتعلقة بتقرير المقررين عن "القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني" والتعليقات الواردة من الدول الأعضاء الثلاث في اجتماع الفريق العامل.

9. يتم منذ الدورة السنوية التاسعة والأربعون (دار السلام، تنزانيا، 2010) نشر بنود جدول الأعمال غير المتداولة في مجلد واحد والذي يوضع أيضاً في اهتمام الدول الأعضاء. أصرّت الدول الأعضاء خلال السنوات العديدة الماضية على تدابير التقشف المعتمدة من المنظمة بما في ذلك خفض التكاليف على منشوراتها. وفقاً لهذه الملاحظة فإن الأمانة العامة لم تقم بنشر التقرير عن بنود جدول الأعمال غير المتداولة منذ الدورة السنوية الثالثة والخمسين. نتيجة لذلك، لن تتم مناقشة مشاريع القرارات بشأن بنود جدول الأعمال غير المتداولة كذلك. على أية حال سيتم اتخاذ الاجراءات الضرورية في المستقبل عندما يتم اعتبار بند ما على أنه متداول.

[2] اقترحت اليابان موضوعًا جديدًا أي التسوية السلمية للنزاعات من خلال تقديم مذكرة المفهوم رقم 11/1/2008 بتاريخ 28 حزيران / يونيو 2018. تم إرسال المذكرة المنهجية إلى جميع الدول الأعضاء بمذكرة شفوية رقم AS/AALCO /178/2018/57 بتاريخ 3 آب / أغسطس 2018.

ثالثاً. الأنشطة المشارك بها منذ الدورة السنوية السادسة والخمسين للمنظمة (آلكو)

10. يوفر هذا التقرير فرصة أخرى للأمين العام لكي يشكر الدول الأعضاء على دعمها الصادق. حيث أنه يود أن يطمئن الدول الأعضاء أنه سيستمر ببذل قصارى جهده للحفاظ على روح باندونغ للصداقة والتعاون والتضامن بين الدول الآسيوية الأفريقية. سيعمل بكل تأكيد على زيادة تأثير الدول الأعضاء في صنع القانون الدولي وإعادة بنائه كمحامٍ متحمس لتعزيز دور البلدان الآسيوية - الأفريقية في التطوير التدريجي للقانون الدولي.

11. سعى الأمين العام كما يتضح من الوصف التفصيلي لأنشطة الأمانة العامة الواردة في الصفحات التالية والموقع الالكتروني الرسمي3 إلى تعزيز عمل المنظمة ورؤيتها من خلال مشاركته النشطة في العديد من المنتديات الوطنية والدولية خلال الفترة 2017-2018. تم اختيار هذه المنتديات بعناية مع الأخذ في الاعتبار برنامج عمل آلكو ومصالح الدول الأعضاء. شارك الأمين العام في الحدثين 4 و16 على التوالي في عامي 2016/2017 و2017/2018. أنشطة الفترة 2017/2018 هي كما يلي:

1. أسبوع كوالالمبور للحلول البديلة لفض النزاعات الدولي لعام 2017 (أسبوع كوالالمبور للتحكيم الدولي 2017)، 15 أيار / مايو 2017

12. ألقى الأمين العام لمنظمة آلكو الكلمة الافتتاحية كضيف شرف في حفل الافتتاح الرسمي لأسبوع الحلول البديلة لتسوية النزاعات لعام 2017 في كوالالمبور (أسبوع كوالالمبور للتحكيم الدولي لعام 2017) في مركز كوالالمبور للتحكيم الإقليمي في مركز التحكيم الإقليمي بانغونان سليمان. كان من بين الشخصيات البارزة الأخرى التي شرّفت حفل إطلاق أسبوع كوالالمبور للتحكيم الدولي 2017 كل من سعادة أزيلينا عثمان سعيد (وزيرة في إدارة رئيس الوزراء ، حكومة ماليزيا) والسيد فالي س. ناريمان (رجل القانون الهندي البارز) ولي يانبينغ (نائبة رئيس مركز الصين-الآسيان للتعاون القانوني، نائب مدير هيئة التحكيم هاينان).

13. شمل حدث حل النزاع البديل تسوية المنازعات لمدة ثلاثة أيام عشر جلسات وتسع جلسات منفصلة وستة أحداث اجتماعية. حيث شملت: افتتاح قواعد التحكيم في مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم 2017، المؤتمرات التي تغطي المناطق الساخنة مثل "كسر حزام الواحد، طريق واحد: ما ينتظرنا في حل النزاع البديل لتسوية النزاعات" و"تسوية الأنظمة التحكيمية على طول طريق الحرير" و"موازنة القانون: قواعد مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم الجديدة للتحكيم 2017" و"الأحكام الخاطئة" و12 جلسة عامة تؤدي إلى المؤتمر السنوي لقانون الدفع والتحكم في صناعة البناء في اليوم الأخير.

14. عرض 65 من المتحدثين المؤهلين تأهيلاً عالياً من جميع أنحاء العالم أفكارهم بشأن القضايا القانونية الحالية التي تشمل أوسع نطاق وهم خبراء في مجالات تخصصهم. اجتمع أكثر من مائتي مندوب من جميع أنحاء العالم في كوالالمبور للمشاركة في سلسلة من المناقشات الجريئة التي تغطي القضايا والتحديات الحالية التي تواجه جميع أنحاء المشهد للحدث البديل لحل النزاعات الدولي ولرسم الصيغ القابلة للتطبيق من أجل نظام بديل لحل نزاعات دولي فعال ونزيه ودائم حقاً.

2. الدورة التاسعة والستين للجنة القانون الدولي في جنيف في 19 تموز / يوليو2017

[3] استبعدت الأحداث والفعاليات السنوية لمنظمة آلكو التي تنظمها أو تشارك في تنظيمها آلكو من هذا التحليل. انظر الوثائق AALCO/55/HEADQUARTERS (NEW DELHI)/2016/ORG1 وAALCO/56/NAIROBI/2017/ORG1 للاطلاع على وصف مفصل للأنشطة خلال 2015-2016 و2016-2017.

15. تناول الأمين العام لمنظمة آلكو الجزء الثاني من الدورة التاسعة والستين للجنة القانون الدولي حيث قدم ملخصاً لوجهات نظر الدول الأعضاء في آلكو بشأن بنود جدول أعمال لجنة القانون الدولي كما تم التداول بشأنها في اجتماع خاص لمدة نصف يوم بشأن "بعض البنود المختارة على جدول أعمال لجنة القانون الدولي" المنعقدة خلال الدورة السنوية السادسة والخمسين لمنظمة آلكو التي عقدت في أيار / مايو 2017 في نيروبي، كينيا. تشمل هذه البنود حماية الغلاف الجوي والقواعد الآمرة وحصانة مسؤولي الدول من الولايات القضائية الجنائية الأجنبية. تلا ذلك تبادل وجهات النظر بين الأمين العام لمنظمة آلكو وأعضاء لجنة القانون الدولي البارزين.

3. المؤتمر الجنوب إفريقي السابع حول القانون الإنساني الدولي، كاثماندو، نيبال في 20 -24 آب / أغسطس 2017

16. حضر الأمين العام المؤتمر الجنوب إفريقي السابع حول القانون الإنساني الدولي تحت عنوان "حماية الملكية الثقافية والصراع المسلح" الذي نظمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع حكومة نيبال في كاثماندو، نيبال. الدول التي شاركت في هذا المؤتمر هي أفغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند وإيران وجزر المالديف ونيبال وباكستان وسريلانكا. ترأس الأمين العام خلال المؤتمر جلسة حول "القانون الدولي الإنساني" كما أطلق العدد الخاص من مجلة القانون الدولي لمنظمة آلكو (المجلد 4 ، العدد 2) حول "حماية الملكية الثقافية والقانون الإنساني الدولي".

17. كان الأمين العام قد تشرف على هامش المؤتمر، بمقابلة وزير القانون والعدل والشؤون البرلمانية في نيبال سعادة ياجيا باهادور ثابا والسيد شانكر د. بيراجي وزير الخارجية ووزارة الشؤون الخارجية والأمين المشترك السيد ديلي راج غيمير و وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية في نيبال واستغلوا الفرصة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالعلاقة القائمة بين نيبال وآلكو. انضمت نيبال إلى آلكو في عام 1971 واستضافت الدورة السنوية الرابعة والعشرين لمنظمة آلكو في عام 1985. قد أدخلت نيبال برنامج عمل موضوع آلكو بشأن "حق المرور العابر للدول غير الساحلية". كما أجرى دعوة مجاملة للأمين العام لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي سعادة السيد أمجد حسين ب. سيال، في مقر رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كاثماندو، نيبال.

4. الدورة الثالثة لبرنامج التبادل والبحوث بين الصين ومنظمة آلكو في القانون الدولي بتاريخ 3 - 24 أيلول/سبتمبر 2017

18. اختتمت الدورة التدريبية الثالثة لبرنامج التبادل والبحوث بين الصين وآلكو في القانون الدولي بنجاح في 24 أيلول / سبتمبر 2017 في مبنى نادي هونج كونج، هونغ كونغ. عقدت الدورة التي استمرت ثلاثة أسابيع على مرحلتين، أول أسبوعين في مدرسة تايكانغ للأعمال في بكين والأسبوع الثالث في مبنى نادي هونج كونج. شهدت جلسة هونج كونج مشاركة 50 متدربًا - تضم مجموعة متنوعة من الدبلوماسيين وأعضاء وزارات الشؤون الخارجية والعدالة في الحكومتين- من 38 دولة عضوًا في آلكو وواحدًا من كل من الاتحاد الأفريقي وأمانة آلكو. حضر المتدربون على مدار ثلاثة أسابيع مكثفة محاضرات من قبل الباحثين والممارسين للقانون الدولي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع في القانون الدولي العام والخاص على حد سواء وتغطي الجوانب النظرية والعملية لمجموعة من القضايا المتنوعة والمعاصرة مثل: "العرف والقواعد الآمرة في القانون الدولي" و"النظام القانوني حول الفضاء الإلكتروني" و"تحديد القانون الدولي العرفي والتسوية الدولية للنزاعات" و" قانون الحكم العالمي" و" فقه منظمة التجارة العالمية والقانون الدولي" و" التحكيم الدولي وتسوية النزاعات" و"التحكيم الإلزامي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار " و"طبيعة ووظيفة القانون الدولي في النظام العالمي المعاصر" و"بلد واحد، نظامان مختلفان" و"مبادرة الحزام والطريق" والكثير غيرها . تم تغطية 15 موضوع مختلف في المجموع الكلي. تم بالإضافة لذلك تنظيم منتدى للمشاركين في نهاية البرنامج على خلاف الدورتين السابقتين حيث تم تقسيم المتدربين إلى ثلاث مجموعات وكان على كل مجموعة أن تنتخب ممثلاً لإلقاء محاضرة عن أي موضوع للقانون الدولي ذي صلة معاصرة.

19. تم تلقي مبادرة برنامج التبادل والبحوث بين الصين والمنظمة الاستشارية القانونية الأسيوية الأفريقية (CAERP) - التي تم تصميمها وتنفيذها بكفاءة كبيرة من قبل وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية الصين الشعبية بالاشتراك مع كلية الحقوق بجامعة ووهان والأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي وأمانة آلكو - بترحيب كبير من قبل جميع المتدربين المشاركين، الذين رأوا برنامج التبادل والبحوث بين الصين وآلكو كقاعدة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في آلكو على المستوى الأكاديمي والاحترافي والفكري، وكخطوة حاسمة نحو تحسين بناء القدرات في مجال القانون الدولي للبلدان في منطقة.

5. محاضرة بعنوان "تأملات في قانون التجارة الدولية وآثاره على المبادرات التجارية الإقليمية / الوطنية: دراسة حالة حول مبادرة حزام واحد - طريق واحد (OBOR)"، جامعة ووهان، جمهورية الصين الشعبية، 16 أيلول / سبتمبر 2017.

20. ألقى الأمين العام، بناءً على دعوة من كلية الحقوق في جامعة ووهان، محاضرةً حول الموضوع المذكور أعلاه. حيث قدم الأمين العام أولاً في هذه المحاضرة، لمحةً عامةً عن الفهم العام لمبادرة حزام واحد - طريق واحد الصينية الجديدة، كجسر أوروبي - آسيوي يهدف إلى تسهيل التجارة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وغيرها، من خلال الحد من الحواجز التجارية وتحسين البنية التحتية. أعاد التأكيد على أولويات التعاون الرئيسية الخمس التي استندت إليها مبادرة حزام واحد - طريق واحد، وهي: (أ) تنسيق السياسات (ب) الربط بين المرافق (ج) التجارة دون عوائق (د) التكامل المالي (هـ) الترابط بين الشعوب.

21. ناقش بعد ذلك آثار القانون الدولي لمبادرة حزام واحد - طريق واحد، وخاصةً تلك المتعلقة بقانون التجارة والاستثمار الدولي وسيادة القانون الدولي، بالتحديد المعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية المتداخلة، وقواعد تسهيل الاستثمار وحماية المستثمرين. كما ناقشت المحاضرة أيضاً إيجابيات وسلبيات آلية تسوية المنازعات المرتقبة في إطار مبادرة حزام واحد - طريق واحد. شرح كيف أنه لا تستطيع المبادرة الإبقاء على إمكانات النمو دون آلية فعالة ومرنة لتسوية المنازعات. ثم قام أخيراً بتحليل الجوانب القانونية للجرائم المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات والبشر، مشدداً على الكيفية التي ينبغي أن تتفق بها الصين وشركاؤها في مبادرة حزام واحد - طريق واحد على التعاون القضائي الدولي والتعاون في مجال إنفاذ القانون الدولي بين الوكالات من أجل السيطرة على هذه الأخطار والحد منها.

6. إدارة دورة حول "نظرة عامة على التطورات الأخيرة في القانون الدولي الخاص"، ووهان، 22 أيلول / سبتمبر 2017.

22. قام الأمين العام بإدارة المؤتمر الذي نظمه مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH) في ووهان في 22 أيلول / سبتمبر 2017. حيث شرح الأمين العام أولاً في هذه الإدارة، باختصار، خصائص ومحتويات القانون الدولي الخاص (PIL). كما ناقش مسألة توسيع نطاق القانون المحلي وتطبيقه في الولاية القضائية خارج الإقليم، لا سيما في مجالات مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تعمل في البلدان النامية بخلاف بلد المنشأ واختطاف الأطفال عبر الحدود وحرية تنقل العمال....إلخ. كما أوضح العلاقة بين القانون الدولي والقانون المحلي إلى جانب التغيير في ديناميكيات مبادئ السيادة وعدم التدخل في شؤون دولة أخرى، مما يشكل تحديًا لنظام القانون الدولي الخاص اليوم.

23. تحدث بعد ذلك عن كيفية اعتماد الدول لقواعد خاصة تُعرف بقواعد "القانون الدولي الخاص" وكيفية إنشاء منظمات مثل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) ومؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص للعمل من أجل "التوحيد التدريجي" لهذه القواعد. كما تحدث أيضاً عن الترابط الواضح بشكل متزايد للحوكمة العالمية والقانون الدولي الخاص. ثم ناقش بعد ذلك تطوير القانون الدولي الخاص من التخلي عن وضعها "العالمي" أو تأميم القانون الدولي الخاص على مدار القرن التاسع عشر إلى إعادة اكتشاف بُعدها العام نحو نهاية القرن العشرين. أوضح أيضاً نمو القانون الدولي الخاص في أفريقيا وآسيا. ثم تحدث عن تأثير المنظمات الدولية مثل لجنة الأمم المتحدة للتجارة والقانون الدولي (UNCITRAL) والمعهد الدولي لتوحيد

القانون الخاص، وخاصةً مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في تنسيق وتطوير القانون الدولي الخاص. شرح أخيراً العلاقة بين آلكو ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، بما في ذلك الخطوات النشطة التي اتخذتها آلكو لتشجيع المزيد من الدول الأعضاء من أجل الانضمام إلى مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

7. اجتماع الأطراف المعنية بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين الذي نظّمته بعثة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، نيو دلهي، 29 أيلول / سبتمبر 2017.

24. ألقى الأمين العام كلمةً حول "إعلان نيويورك لعام 2016 والإطار الشامل للاستجابة للاجئين (CRRF) والميثاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018" في "اجتماع الأطراف المعنية بالميثاق العالمي بشان اللاجئين" الذي نظمته بعثة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيودلهي. بدأ الاجتماع بملاحظات ترحيبية من السيدة ياسوكو شيميزو، رئيسة بعثة المفوضية في دلهي، تلاها عروض لباحثين مرموقين.

25. تحدث الأمين العام أولاً في المقالة المعنونة "إعلان نيويورك لعام 2016 والإطار الشامل للاستجابة للاجئين والميثاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018"، عن الولايات والآثار المترتبة على إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمدته بالإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 أيلول / سبتمبر 2016. حيث شرح كيف كان الإعلان علامة فارقة لحماية اللاجئين والمهاجرين في وقت النزوح غير المسبوق. كما ذكر أنه تنص مجموعة الالتزامات التي وافقت عليها الدول الأعضاء في إعلان نيويورك على أن حماية أولئك الذين يضطرون إلى الفرار ودعم البلدان التي تؤويهم هي مسؤولية دولية مشتركة - مسؤولية يجب تَحمُلها بشكل أكثر عدلاً وتوقعاً. يعني هذا أن إعلان نيويورك يعترف على نحو أكثر أهمية بأنه وعلى الرغم من تشديد اتفاقية اللاجئين لعام 1951 في ديباجتها على الحاجة إلى التعاون الدولي، فإنها لا تشير صراحةً إلى العبء أو تقاسم المسؤولية. يؤكد الإعلان بالتالي على أهمية التعاون الدولي في نظام حماية اللاجئين، إذ يسلم بالعبء الذي تضعه حركات اللاجئين الكبيرة على الموارد الوطنية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

26. شرح الأمين العام بعد ذلك الجوانب المختلفة للإطار الشامل للاستجابة للاجئين، كما هو وارد في المرفق الأول لإعلان نيويورك لعام 2016، وينص على أنه في حين تختلف كل حالة من حالات اللجوء بطبيعتها، فمن الممكن تقديم استجابة أكثر شموليةً وقابليةً للتنبؤ واستدامةً التي تفيد كلاً من اللاجئين ومضيفيهم، بدلاً من الاستجابة لنزوح اللاجئين من خلال عدسة إنسانية بحتة وغالباً ما تفتقر للتمويل. كما أطلع الحضور على مختلف مكونات الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، بما في ذلك الاستقبال والقبول السريع والمدعوم بشكل جيد ودعم الاحتياجات الفورية والمستمرة (مثل الحماية والصحة والتعليم) وتقديم المساعدة للمؤسسات والمجتمعات المحلية والوطنية التي تستقبل اللاجئين وتوسيع الفرص المتاحة للحلول، بالإضافة إلى تحديثها في مختلف الدول. ذكر أنه وفقاً للملاحظات الافتتاحية لرئيس البعثة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الهند، السيدة ياسوكو شيميزو، فإنه يقوم 11 بلداً ومنظمة إقليمية حتى الآن بتنفيذ الإطار الشامل للاستجابة للاجئين وهي في مراحل مختلفة من التنفيذ. كما تحدث أيضاً عن المناقشات الموضوعية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بما في ذلك شرح الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في تلك الدورات باختصار. تحدث أخيراً عن معالجة موضوع "وضع اللاجئين ومعاملتهم" في منظمة آلكو، بما في ذلك اعتماد "المبادئ المتعلقة بمعاملة اللاجئين" في عام 1966، والمعروفة باسم "مبادئ بانكوك"، بالإضافة إلى الولاية الحالية للمنظمة بشأن هذا الموضوع في إطار دورتها السنوية السادسة والخمسين، بما في ذلك متابعة التطورات في التفاوض على الميثاق العالمي المقترح لعام 2018 بشأن اللاجئين وكذلك الميثاق العالمي لعام 2018 من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

8. مذكرة تفاهم مُوقّعة بين المعهد الأفريقي للقانون الدولي (AIIL) وآلكو، في 31 أيلول / سبتمبر 2017.

27. وقع الأمين العام لمنظمة آلكو مذكرة تفاهم مع رئيس المعهد الأفريقي للقانون الدولي، السفير ساني ل. محمد. تنص مذكرة التفاهم على التعاون المشترك بين المؤسستين على نطاق واسع في مجالات إقامة برامج

تدريبية مشتركة وتطوير أنشطة بحثية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك دورات حول القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي والتحكيم لتمكين القضاة الأفريقيين المؤهلين والمدعين العامين ومحامي الدفاع للحصول على المهارات المطلوبة.

9. الاحتفالات بيوم الأمم المتحدة في كلية الحقوق في جامعة شاردا 24 تشرين الأول / أكتوبر 2017.

28. ألقى المسؤول القانوني الرئيسي في آلكو، نيابةً عن الأمين العام لمنظمة آلكو ، خطاباً حول "الأمم المتحدة في 70: الإنجازات والتحديات"، في كلية الحقوق في جامعة شاردا، غريتر نويدا. أعقب المحاضرة بجلسة سؤال وجواب.

10. اجتماع المستشارين القانونيين لمنظمة آلكو في الأمم المتحدة، نيويورك، 24 تشرين الأول / أكتوبر 2017 و1 تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

29. عُقد اجتماع للمستشارين القانونيين لمنظمة آلكو في نيويورك هذا العام وفقًا للممارسة المعمول بها منذ فترة طويلة في آلكو. تم تقسيم الاجتماع إلى جزأين تم عقدهما في يومين مختلفين.

30. كان الاجتماع الأول، الذي عُقد في 24 تشرين الأول / أكتوبر 2017، بعنوان: "حوار مع ممارسي القانون الدولي". كان الهدف من هذا الحوار هو إثراء فهم كيفية إعداد القضايا القانونية الدولية وعرضها ومناقشتها وإدارتها أمام المنتديات الدولية المختلفة لتسوية المنازعات مثل محكمة العدل الدولية (ICJ) والمحكمة الدولية لقانون البحار (ITLOS) من وجهة نظر الوكيل والمستشارين والمحامين. كان من بين المتحدثين: الدكتورة كاثرين ديل مار، محامية في المحاكم العليا (لندن)، البروفيسور ماتياس فورتو، جامعة باريس الغربية، نانتير لا ديفنس (فرنسا)، الدكتور بن جوراتوفيتش، فريشفيلدز بروكهاوز درينجير للمحاماة، البروفيسور مارسيلو كوهين، معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية (جينيف) والسيد أندرو ب. لوينشتاين. فولي هواغ للمحاماة. تنوعت الموضوعات على النحو التالي: اختيار المنتدى وتأسيس السلطة القضائية ومواد الإثبات وجمع الأدلة واستراتيجيات التقاضي (على سبيل المثال، مجالات التركيز وتكوين فريق المحامين والمدعين من حيث التنوع والخبرة واللغات) والتكاليف والإدارة (على سبيل المثال، دور شركات المحاماة) والعلاقة مع العملاء إلخ. كما ركزت العروض على القضايا القانونية بدلاً من الحالات المحددة أو الأطراف المعنية. ثم تبعه تبادل للآراء بعد تقديم العروض.

31. تم عقد الاجتماع الثاني في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2017. خُصص هذا الاجتماع لدراسة "مشاكل القانون الدولي الحالية". قدم خلال هذا الاجتماع مجموعة من المتكلمين البارزين وجهات نظرهم حول مواضيع معاصرة متفاوتة في القانون الدولي. كما قدم سعادة السفير ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لجمهورية كينيا لدى الأمم المتحدة، الملاحظات الافتتاحية التي ركزت على أهداف التنمية المستدامة (SDGs). حيث قُدمت عروض من قبل: باتريزيو إم. سيفيلي، المراقب الدائم لمنظمة قانون التنمية الدولية (IDLO) حول "ملاحظات حول قضايا قانون التنمية"، البروفيسور تيريزا تشنغ، نجمة بوهينية الذهبية، كبيرة مستشارين قانونيين، قاضية صلح، رئيسة الأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي حول "المسائل العملية للتحكيم"، الدكتور ديرك بولكوسكي، مستشار قانوني أول، محكمة التحكيم الدائمة (PCA) حول "الخدمات القانونية التي توفرها محكمة التحكيم الدائمة"، الدكتور أولوفيمي إلياس، الأمين العام المساعد، رئيس قلم المحكمة بشأن "التحديات التي تواجه الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين"، البروفيسور لوري مالسسو، جامعة تارتو (إستونيا) ، عضو في معهد القانون الدولي (IDI) حول "جوانب القانون الدولي للتسلل الإلكتروني" والبروفسور كينيدي جاستورن، الأمين العام حول "تحديد القانون الدولي العرفي والقواعد الآمرة". أُقيم بعد العروض التقديمية، جلسة أسئلة وأجوبة حيث تمت مناقشة وتوضيح العديد من القضايا ذات الأهمية المتدفقة من العروض التقديمية.

11. يوم الدستور لمنظمة آلكو والذكرى الحادية والستين في نيودلهي، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

32. أحيت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية الذكرى الواحدة والستين من خلال إقامة الاحتفال بيوم الدستور في نيودلهي. أقيم الاحتفال في فندق أي تي سي ماوريا وحضره السفراء والمفوضون الساميون وضباط الاتصال في الدول الأعضاء في آلكو، بالإضافة إلى المدعوين الخاصين من الدول الأخرى والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية وموظفي آلكو.

12. البرنامج التدريبي حول منظمة التجارة العالمية في معهد التدريب القانوني والقضائي (ILKAP)، في بانجي، ماليزيا ، 14-16 تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

33. تم تنظيم برنامج تدريبي حول منظمة التجارة العالمية بالاشتراك بين آلكو ومعهد الدراسات الماليزية والدولية (IKMAS) في الفترة الممتدة من 14 إلى 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2017 في بانجي، ماليزيا. تم تنظيم هذا البرنامج كجلسة تدريبية تحضيرية للمشاركين من الدول الأعضاء ومراكز التحكيم في آلكو والدول الأخرى، على ضوء المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في الفترة الممتدة من 10 إلى 13 كانون الأول / ديسمبر 2017 في الأرجنتين. أقيم هذا الحدث في معهد التدريب القضائي والقانوني، وحضره الأمين العام لمنظمة آلكو وممثلي الدول الأعضاء في آلكو ومعهد الدراسات الماليزية والدولية ومركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم ومركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA) وأمانة آلكو.

34. ألقت السيدة يبهغ داتو أنيتا بينتي هغ هارون، مديرة معهد التدريب القانوني والقضائي خطاب الترحيب، الذي تحدثت فيه باختصار عن المعهد ورحبت بجميع المندوبين في ورشة العمل وكذلك في كوالالمبور. قدم كل من السفير داتو محمد نور يعقوب، أستاذ مساعد في معهد الدراسات الماليزية والدولية، والدكتور سفيان جوسو، نائب مدير معهد الدراسات الماليزية والدولية وزميل خارجي، معهد التجارة العالمية، كجزء من البرنامج، محاضرات مختلفة عن تاريخ وطبيعة منظمة التجارة العالمية بما في ذلك جولات المفاوضات المختلفة مع التركيز بشكل خاص على جولة الدوحة والقضايا الأخرى ذات الصلة بالاجتماع الوزاري الحادي عشر، مثل تنفيذ اتفاق تسهيل التجارة وموضوع الإعانات السمكية وعلى مشاركة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وماليزيا في الشؤون ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية.

35. شكر السيد محسن بهارواند، نائب الأمين العام لمنظمة آلكو الشكر حيث شكر كل من معهد الدراسات الماليزية والدولية ومعهد التدريب القانوني والقضائي على تسهيل ورشة العمل وأعرب عن امتنانه بشكل خاص للسفير داتو محمد نور يعقوب والدكتور سفيان جوسو، لأخذ المبادرة وجعل الحدث ناجحاً. كما أشار إلى أنه تأمل أمانة آلكو في جعل حلقات العمل الخاصة بإعداد منظمة التجارة العالمية حدثاً منتظماً، تقيمه آلكو بالتعاون مع معهد الدراسات الماليزية والدولية قبل الاجتماعات الوزارية نصف السنوية لمنظمة التجارة العالمية، لمصلحة الدول الأعضاء.

36. عقد الأمين العام لمنظمة آلكو بالتعاون مع داتوك البروفيسور سوندرا راجو، مدير مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم على هامش التدريب، اجتماعات منفصلة مع سعادة داتو السيد أزالينا بنتي عثمان، وزير في إدارة رئيس الوزراء معالي وسعادة تان السيد داتو حاجي محمد أبندي بن حاج علي، المدعي العام لماليزيا. حيث ناقشوا في كلا الاجتماعين، الطرق والوسائل المختلفة لتعزيز وتوسيع العلاقة القائمة بين آلكو وماليزيا.

37. يُقدّر الأمين العام حكومة ماليزيا لتنظيمها هذه البرامج.

13. مؤتمر الانترنت العالمي الرابع (WIC)، وتشن، جمهورية الصين الشعبية، 3-5 كانون الأول / ديسمبر 2017

38. حضر الأمين العام لمنظمة آلكو، بناءً على دعوة موجهة من وزارة الخارجية الصينية إلى آلكو، مؤتمر الانترنت العالمي لرابع الذي عُقد في معرض وتشن الدولي للإنترنت ومركز المؤتمرات في وتشن، في الصين من 3 إلى 5 كانون الأول / ديسمبر 2017. حيث قدم الأمين العام مقالة عن "أهمية القانون الدولي في مكافحة الجرائم الالكترونية: القضايا الحالية ونهج آلكو" في جلسة "التعاون الدولي في مكافحة استخدام الفضاء الالكتروني للأغراض الإجرامية والإرهابية". كما تحدث في العرض الذي قدمه عن الإطار القانوني الدولي الحالي المتعلق بالجرائم الإلكترونية، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية، بالإضافة إلى نهج آلكو تجاه هذه القضية والحاجة الحالية إلى التنسيق مع التركيز بشكل خاص على العمل في الوقت الحالي في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالفضاء الإلكتروني.

39. عقد مؤتمر الانترنت العالمي الرابع الذي جمع أكثر من 1500 شخصية قيادية من الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات والمجتمعات التقنية ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم تحت شعار "تطوير الاقتصاد الرقمي من أجل الانفتاح والمزايا المشتركة - بناء مجتمع مشترك مستقبل في الفضاء الإلكتروني"، مما سهل المناقشات والتبادلات والتعاون في قضايا مثل الاقتصاد الرقمي والتقنيات المتطورة والإنترنت والمجتمع والحوكمة الإلكترونية.

40. كما أتيحت الفرصة للأمين العام لتعلم وتبادل الخبرات حول الأنشطة المتعلقة بالقانون الدولي في الفضاء الإلكتروني، وتحديداً الجرائم الالكترونية، خلال الدورة مع ممثلين من المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك السيد نيل والش (رئيس الجريمة الإلكترونية والجريمة الناشئة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) والمحامي الدكتور ماشابان (رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجرائم الإنترنت) وكذلك روجاشيف إيليا إيغوريفيتش (المدير العام لإدارة التحديات الجديدة والتهديدات لوزارة الخارجية الروسية).

14. منح "حالة المشاركة" إلى آلكو من قبل لجنة المستشارين القانونيين للقانون الدولي العام (CAHDI)، مجلس أوروبا، 11 كانون الأول / ديسمبر 2017.

41. سعت آلكو في الآونة الأخيرة لتنشيط وتعزيز علاقتها مع لجنة المستشارين القانونيين للقانون الدولي العام، من خلال السعي للحصول على وضع مراقب لها، على أساس العلاقة القائمة بين آلكو ومجلس أوروبا (تبادل الخطابات 1976). من المتوقع أن تُسهل هذه المبادرة التبادل المثمَر للخبرات بين المنظمتين فيما يتعلق بتعزيز القانون الدولي وبالتالي توسيع المهام الأساسية لمنظمة آلكو. تم في 11 كانون الأول / ديسمبر 2017، تلقي رسالة من لجنة المستشارين القانونيين للقانون الدولي العام مفادها أن لجنة وزراء مجلس أوروبا منحت "حالة المشاركة" لمنظمة آلكو.

15. مراسم توقيع الاتفاق التكميلي لاتفاقية البلد المضيف بين حكومة ماليزيا وآلكو في كوالالمبور، 7 شباط / فبراير 2018.

42. ألقى الأمين العام خطاباً خاصاً بمناسبة حفل التوقيع على الاتفاقية التكميلية لاتفاقية البلد المضيف بين حكومة ماليزيا وآلكو في بانغونان سليمان، كوالالمبور. شهد حفل التوقيع من قبل الوزير في رئاسة الوزراء المكلف بالشؤون القانونية، داتو السيد أزالينا بنتي داتو عثمان سعيد، والأمين العام لمنظمة آلكو، المدعي العام في ماليزيا ورئيس المجلس الاستشاري لمركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم. السيد تان داتو حاجي محمد أباندي بن حاجي.

43. احتفل خطابه بقرار حكومة ماليزيا، بصفتها البلد المضيف، برفع سوية مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم كمركز عالمي للحلول البديلة للنزاعات، خاصةً فيما يتعلق بتغيير اسمه التاريخي إلى المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (AIAC). كما أعرب الأمين العام عن تقديره للدعم المتواصل من الحكومة الماليزية مقابل إنشاء وإعالة المركز الآسيوي للتحكيم الدولي، وأبلغ عن اعتزازه بنجاح المركز. كما اغتنم الفرصة للحديث بالتفصيل عن الحدث السنوي المقترح حديثاً بشكل أساسي بين مراكز التحكيم في آلكو ومؤسسات التحكيم الوطنية - منتدى التحكيم السنوي لمنظمة آلكو.

16. الدورة العامة التاسعة عشر لمؤتمر المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية (AARDO)، في كوالالمبور، ماليزيا، 1-3 آذار / مارس 2018

44. حضر السيد يوكيكو تاكيبا، نائب الأمين العام، بناءً على دعوة من المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية المؤتمر المذكور أعلاه بصفته مراقباً. يتكون مؤتمر المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية من جميع الأعضاء. تُعقد السلطة العليا، فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالمنظمة، في مؤتمر المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية. يحدد سياسة وبرامج المنظمة ويوافق على ميزانيتها وبرامج عملها الفنية ويمارس رقابة كاملة على مالية المنظمة. كما ينتخب المؤتمر الرئيس ونائبين للرئيس واحد لكل من أفريقيا وآسيا وأعضاء اللجنة التنفيذية. يجب عقد الدورة العامة لمؤتمر المنظمة الأفريقية الآسيوية للتنمية الريفية في غضون 36 شهراً، بشكل متناوب، في قارتي إفريقيا وآسيا على أساس الدعوات التي يتم تلقيها من أعضائها.

17. محاضرة خاصة حول موضوع "دور المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في تطوير القانون الدولي: المساهمات الأخيرة" جامعة دلهي في 19 آذار / مارس 2018

45. دُعي الأمين العام إلى جامعة دلهي (الحرم الشمالي) لتقديم محاضرة خاصة حول موضوع "دور المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في تطوير القانون الدولي: المساهمات الأخيرة" يوم الاثنين 19 آذار/ مارس 2018. تم استقبال المحاضرة بشكل جيد جداً من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة. لمّح الأمين العام في محاضرته إلى مصادر القانون الدولي وأصل التعاون الآسيوي الأفريقي وإنشاء آلكو وولايات ووظائف آلكو والمساهمات الرئيسية التي قدمتها آلكو في الآونة الأخيرة للتطوير التدريجي للقانون الدولي وفرص التدريب المتاحة لطلاب القانون في مقر آلكو الرئيسي.

18. الاجتماع الخامس والخمسون للجنة المستشارين القانونيين للقانون الدولي العام في ستراسبورغ ، فرنسا بتاريخ 22-23 آذار / مارس 2018

46. حضر الأمين العام الاجتماع الخامس والخمسين للجنة المستشارين القانونيين حول القانون الدولي العام الذي عقد في الفترة من 22 إلى 23 آذار / مارس 2018 في ستراسبورغ، فرنسا عقب منح مركز المشارك لمنظمة آلكو في لجنة وزراء المجلس في أوروبا. ترأست الاجتماع السيدة بايفي كوكورانتا والمدير العام والخدمة القانونية ووزارة الشؤون الخارجية في فنلندا وشهدت مشاركة الدول الأعضاء في لجنة المستشارين القانونيين حول القانون الدولي العام وكذلك الدول المشاركة والمنظمات الدولية.

47. تنشط مشاركة آلكو في لجنة المستشارين القانونيين حول القانون الدولي العام وتعزز العلاقة القائمة بين مجلس أوروبا وآلكو منذ تبادل الرسائل بين المنظمتين في عام 1976. تعمل منظمة آلكو و لجنة المستشارين القانونيين حول القانون الدولي العام في المسائل المتعلقة بتعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي.

19. ندوة دولية حول "الاستجابة لحركات اللاجئين واسعة النطاق" التي نظمتها منظمة آلكو بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نيودلهي بتاريخ 18-19 نيسان / أبريل .2018

48. نظمت آلكو بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ندوة دولية عن "الاستجابة لحركات اللاجئين واسعة النطاق" في المركز الإقامة الهندي، نيودلهي. عُقدت الندوة على خلفية العدد الهائل من الأشخاص الذين لا يزالون نازحين قسراً فضلاً عن المعالم العلاجية التي تطمح إلى تحقيقها في الاتفاقات العالمية لعام 2018. حضر الندوة 64 مشاركاً من الدول الأعضاء وغير الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية. امتدت الندوة على مدى سبع جلسات تناولت مواضيع ذات صلة تتعلق بحالة اللاجئين اليوم. تم تناول الجلسات كما تم ترؤسها من قبل الممارسين البارزين والأكاديميين في هذا المجال.

49. قدم كل من الأمين العام والمفوض السامي لكينيا كلمة افتتاحية إلى الهند والتي تحدثت بالنيابة عن رئيس آلكو، سعادة السيدة فلورانس فيش ومستشارة السياسات (الحماية) وشعبة الحماية الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسيدة إلين هانسن. قدم المتحدثون مقدمة موجزة ولكن شاملة للندوة.

50. تم تناول الجلسة الأولى المكرسة للنظرة العامة العالمية لحالة اللاجئين بدقة من قبل السيدة ياسوكو شيميزو، رئيسة البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والهند والمالديف الذين بحثوا في قضايا اللاجئين الواضحة والقديمة من خلال الإشارة إلى الاتجاهات التاريخية بالإضافة إلى التحليلات الإحصائية. ركزت الجلسة الثانية على الصندوق الدولي لحقوق الطفل وكذلك على الاتفاق العالمي المرتقب بشأن اللاجئين لعام 2018 وتناولته مرة أخرى السيدة إلين هانسن. كما أطلعت الحاضرين على عملية التحضير التي يجري الاضطلاع بها حالياً من أجل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والمهاجرين فضلاً عن إطلاق الصندوق. تركزت الجلسة الثالثة على القضايا المعاصرة في الحماية الدولية للاجئين وتناولها البروفيسور المساعد بجامعة جنوب آسيا الدكتور بورا سرينيفاس. عرض نقداً للإطار القانوني القائم لحماية اللاجئين بما في ذلك التصدي لتحديات الامتثال والنهج البديلة لهذا الموضوع والمركزية المفضلة للدول في هذه القضايا.

51. كُرست الجلسة الرابعة من الحلقة الدراسية لفعالية التعاون الإقليمي في معالجة حركات اللاجئين وتحدث عنها الدكتور البروفيسور سانوج رانجان، بروفيسور زائر رئيسي هندي في جامعة هونغ كونغ الصينية والذي تحدث عن قضايا محددة يجب على التعاون الإقليمي أن يعالجها في هذا المجال. تم تناول الجلسة الخامسة المتعلقة بالعلاقة بين قانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي بدقة من قبل السيد فهد أحمد، المستشار القانوني في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نيودلهي، الذي شرح الدور الدقيق للجنة الدولية والقانون الإنساني الدولي في المساعدة على مساعدة ومعالجة أوضاع اللاجئين. كانت الجلسة 6 في الواجهة بين قانون اللاجئين وأطر الهجرة وقانون البحار. تناول هذا الموضوع رئيس الوفد الإقليمي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نيودلهي السيد جيريمي إنغلاند الذي شرح كيف يمكن للقانون الدولي الإنساني أن يملأ بعض الثغرات الحاسمة للغاية في النظام القانوني الحالي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. عقدت الجلسة الأخيرة في جزأين مخصصين للممارسات الجيدة في آسيا وأفريقيا على التوالي. تناولت السيدة روزني شانكر مؤسسة مشروع الهجرة واللجوء، الجزء الأول وتحدثت عن كيفية تعاون الجهات الفاعلة في الدولة ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الشركات لتعزيز نظام حماية اللاجئين في مختلف الولايات القضائية. أما الجزء الثاني فقد عالجته السيدة تسيون أسيبي، كبيرة باحثين في برنامج الهجرة بمعهد الدراسات الأمنية في أديس أبابا، إثيوبيا والتي ناقشت بدقة مسألة "هل يمكن لإثيوبيا أن تستخدم مؤسسة حقوق اللاجئين في إثيوبيا لإعطاء حل دائم للتهجير الجماعي للناس؟"

52. استُكملت الندوة بمداخلات قيّمة من الجمهور والتي زادت من تعزيز عنصر المعرفة وفعالية الندوة. تم نشر تقرير مفصل عن هذا الحدث على موقع آلكو على www.aalco.int.

20. حفل التبرع بمعدات مكتبية في مقر آلكو في 20 نيسان / أبريل 2018.

53. تم عقد حفل التبرع بالمعدات المكتبية من قبل حكومة جمهورية الصين الشعبية لمنظمة آلكو في 20 نيسان / أبريل 2018 في مقر آلكو. مثّل حكومة جمهورية الصين الشعبية، سفير جمهورية الصين الشعبية في الهند سعادة السيد لوه تشاو هوي ومثّل آلكو السيد الأمين العام لمنظمة آلكو. تشمل المواد المتبرع بها أجهزة حاسوب وطابعات وأجهزة تكييف الهواء وأجهزة تنقية الهواء وأفران صغيرة وآلات التصوير وهاتف عقد المؤتمرات عن بعد ومبردات المياه وخادم لشبكة الحاسوب وأجهزة تدفئة كهربائية ومكانس كهربائية التي تصل إلى ما مجموعه 121 قطعة من المعدات. كانت هذه هي المرة الثالثة التي تبرعت فيها حكومة جمهورية الصين الشعبية بمعدات مكتبية إلى آلكو وكانت المرة الأولى والثانية في العامين 2008 و2009 على التوالي.

54. حضر الحفل ممثلون من 24 دولة عضو في منظمة آلكو. قدم الأمين العام الملاحظات الترحيبية التي تؤكد استمرار الدعم الذي تقدمه حكومة جمهورية الصين الشعبية إلى منظمة آلكو وجميع مساعيها. ذكّر وأعاد التأكيد على أن حكومة الصين قد لعبت دوراً محورياً في كل من الأمور الأساسية والإدارية لمنظمة آلكو منذ انضمامها إلى المنظمة في عام 1983. تلا ذلك ملاحظات أدلى بها سعادة السيد لوه تشاو هوي سلط الضوء فيها

على تعاون الصين وآلكو مع تقديرها للمبادرات والإنجازات التي حققتها آلكو في توفير المنصة للدول الآسيوية والأفريقية للمشاركة في التعاون القانوني الدولي لتعكس تطلعات الدول النامية ومصالحها المشتركة والمساهمة في التطوير التدريجي للقانون الدولي من بين أمور أخرى منذ إنشائها.

21. النموذج الدولي للأمم المتحدة في الهند 2018، أغرا، 27 نيسان / أبريل – 1 أيار / مايو 2018

55. قدم نائب الأمين العام لمنظمة آلكو السيد يوكيهيرو تاكيا، عروضاً في الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة (النموذج العالمي للأمم المتحدة) الهند عام 2018 وشارك في إنتاجه كل من الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة ومنظمة التعليم العالمي. النموذج العالمي للأمم المتحدة هي المحاكاة الأكثر دقة للأمم المتحدة في العالم . عمل الاتحاد العالمي لرابطات الامم المتحدة الذي يقع في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك عن كثب مع إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة لمحاكاة الأمم المتحدة بدقة في برامج الأمم المتحدة النموذجية وتزويد الطلاب بأكثر التجارب واقعية الممكنة.

56. يقدم مؤتمر النموذج العالمي للأمم المتحدة ورشات عمل تدريبية مكثفة يتم تدريسها من قبل مسؤولي الأمم المتحدة وبيانات موجزة حول بنود مهمة من قبل وكالات الأمم المتحدة ودورات المؤتمر في مقر الأمم المتحدة في الدورة الرئيسية في نيويورك. إنها محاكاة أكاديمية تجمع طلابًا من أنحاء مختلفة من العالم وتتحداهم للتعامل مع القضايا العالمية المهمة التي قد يواجهونها كجيل جديد من المواطنين العالميين. يجرب هذا المؤتمر تبادلًا صحيًا للآراء مما يخلق بيئة مثالية للمناقشة الهادفة والمليئة بالمعلومات التي تمنح المندوبين الشباب فرصة للتداول والتفاوض وحل المشكلات الملحة التي تؤثر على العالم اليوم.

57. شغل النموذج العالمي للأمم المتحدة في الهند على مدار السنوات الثلاث الماضية أكثر من 500 طالب من أنحاء مختلفة من العالم. عُقدت الدورة الثالثة من النموذج العالمي للأمم المتحدة الهند في أغرا. جلبت مجموعة من المتحدثين الاستثنائيين والمنظمات العالمية صدى موضوع المؤتمر من خلال المناقشات والجلسات التفاعلية وورشات العمل. قدم نائب الأمين العام السيد يوكيهيرو تاكيبا ملاحظات استهلالية حول موضوع "المستقبل المستدام: الناس والازدهار والكوكب والسلام" وقدم بيانين رسميين على أساس التقارير النموذجية المقدمة من الأمين العام تلاهما ملاحظات صريحة حول موضوعات "السلام في غرب أفريقيا" كإيجاز لنموذج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و"منع الجريمة والعدالة الجنائية: تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين " كمقدم إلى دورة نموذجية للجنة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في النموذج العالمي للأمم المتحدة في الهند 2018.

22. أسبوع آسيا للحلول البديلة لتسوية المنازعات 2018، كوالالمبور، ماليزيا من 5-7 أيار / مايو 2018

58. تحدث الأمين العام عن أسبوع الحلول البديلة لتسوية المنازعات في آسيا لعام 2018 الذي نظمه مركز التحكيم الآسيوي الدولي في كوالالمبور، ماليزيا. كان المؤتمر الذي استمر لمدة ثلاثة أيام تحت عنوان "اكتشف الفرق: التجربة الآسيوية" والذي هدف إلى إبراز المكانة الثقافية والفريدة المتنوعة في آسيا في السوق العالمية للحلول البديلة لتسوية المنازعات في ضوء بروزها كمركز رائد للتحكيم التجاري العالمي. شهد هذا الحدث العام الأربعين لمركز التحكيم الآسيوي الدولي وتطوره من مؤسسة ناشئة إلى مركز الحلول البديلة لتسوية النزاعات العالمي.

59. أجرى الأمين العام في خطابه الرئيسي "الحلول البديلة لتسوية المنازعات في عالم متغير: التجربة الآسيوية" تحليلاً علمياً لتقاليد آسيا المتميزة للحلول البديلة لتسوية النزاعات والسير قدماً لتلك الآليات في المستقبل. أخذ العنوان الذي يسعى إلى تقديم مقدمة للجلسات المقررة على مدار ثلاثة أيام بعين الاعتبار التوسع الأخير لمركز التحكيم الآسيوي الدولي في إدارة النزاعات الشاملة وتجنب النزاعات وتطلعه للقيادة في عصر

من التنمية والتوسع لكل من مركز التحكيم الآسيوي الدولي والنظام البيئي العالمي للحلول البديلة لتسوية النزاعات.

60. تم تقسيم الخطاب على نطاق واسع إلى أربعة أجزاء. كان الجزء الأول من الخطاب عبارة عن لمحة موجزة عن مفهوم وتاريخ آليات الحلول البديلة لتسوية النزاعات. كان الجزء الثاني من الخطاب تحليل معين من الحلول البديلة لتسوية النزاعات في آسيا وتأثيرها على فلسفة و نظرية وممارسة الحلول البديلة لتسوية النزاعات في القارة وخبرة 6 من الوجهات الآسيوية الرائدة هما ماليزيا واليابان والصين وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية. كما تضمن هذا الجزء أيضاً أحد المكونات التجريبية التي سلطت الضوء على نتائج دراسة لتحديد المواقف تجاه الحلول البديلة لتسوية النزاعات في القارة. ركز الجزء الثالث من الخطاب على القوانين والممارسات والاتجاهات الهندية في الحلول البديلة لتشوية النزاعات بما في ذلك الأحكام القيادية للمحكمة العليا حول هذه القضية. تناول الجزء الرابع والأخير تقارب النهج الآسيوية المتنوعة كنهج انتقائي واحد للطعن بالقرار الذي يعيق مستقبل نظام الحلول البديلة لتسوية النزاعات العالمي .

61. شهد أسبوع الحلول البديلة لتسوية النزاعات لعام 2018 بثلاث عشرة جلسة منتشرة على مدى ثلاثة أيام الإطلاق الرسمي للمعهد الآسيوي لفض المنازعات البديلة وهو منظمة غير ربحية قائمة على العضوية تقترح وضع معايير وتعليم وتدريب الأسواق النامية في هذا المجال من الحلول البديلة لتسوية النزاعات.

23. المؤتمر السنوي 47 للجمعية الهندية للقانون الدولي، نيودلهي بتاريخ 12-13 أيار / مايو 2018

62. دُعيَ الأمين العام بصفته ضيف شرف في العمل الافتتاحي للمؤتمر السنوي 47 للجمعية الهندية للقانون الدولي. كان الموضوع العام لمؤتمر هذا العام هو: نهج الهند في القانون الدولي. أدار البروفيسور س.كي. فيرما، الأمين العام للجمعية الهندية للقانون الدولي العمل الافتتاحي. بدأ الحدث بكلمة الترحيب التي ألقاها رئيس الجمعية الهندية للقانون الدولي الدكتور إي.إم.إس ناتشيابان متبوعاً بالخطاب الافتتاحي للأمين العام لمنظمة آلكو والشكر من قبل أمين صندوق الجمعية الهندية للقانون الدولي آنذاك البروفيسور في.جي. هيغد.

63. أشاد الأمين العام في كلمته الافتتاحية بالإنجازات التي حققتها الجمعية الهندية للقانون الدولي منذ تأسيسها في عام 1959 حتى الآن، بما في ذلك إنشاء الأكاديمية الهندية للقانون الدولي للدراسات العليا للدبلوم وتنظيم دورات صيفية وشتوية في القانون الدولي ومسابقات محكمة موت في ذكرى هنري دونانت (مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر) ودورات تنشيطية للمحتوى الذي ينتجه المستخدمون في القانون الدولي ونشر المجلة الهندية للقانون الدولي. كما أكد الأمين العام على إمكانات الجمعية الهندية للقانون الدولي كجزء من التزام الهند بالتطوير التدريجي والشامل للقانون الدولي. أشار إلى أن الهند تساهم باستمرار في أنشطة آلكو كونها أحد الأعضاء المؤسسين لها وقد عرض دور آلكو في التطوير التدريجي للقانون الدولي.

24. زيارة الأمين العام إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية في 5 حزيران / يونيو 2018

64. قام الأمين العام بزيارة رسمية إلى نيجيريا في 5 حزيران / يونيو 2018 . زار أثناء وجوده في أبوجا وزارة العدل الاتحادية وعقد اجتماعات مع سعادة أبو بكر مالامي، محام بارز في نيجيريا والمدعي العام للاتحاد ووزير العدل سعادة دايو أباتا المحترم والوكيل العام للاتحاد والأمين الدائم السيدة ستيلا أنوكام والمدير الدولي والقانون المقارن والسيد ماكولاي وليامز مساعد المدير وقسم القانون الدولي والمقارن.

65. كان الهدف الأساسي من زيارته هو تعزيز العلاقة التعاونية القديمة بين آلكو ونيجيريا. كما انتهز هذه الفرصة للحصول على مزيد من الدعم من نيجيريا بشأن المسائل الجوهرية التي تعالجها منظمة آلكو. طلب بالإضافة إلى ذلك من سعادة المدعي العام استخدام مساعيه الحميدة وتشجيع الدول الشقيقة الأخرى من غرب أفريقيا وخاصة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية الانضمام إلى آلكو. أجرى إلى جانب ذلك أيضاً مناقشة مثمرة للغاية بشأن مسألة المتأخرات المستحقة من نيجيريا حيث نقلت نيجيريا التزامها باتخاذ الإجراء المناسب.

66. سعى أيضاً خلال المناقشات للحصول على دعم مستمر من الحكومة النيجيرية لحشد المزيد من الدعم للمركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي - لاغوس من حيث البنية التحتية والمرافق المحسنة.

25. ندوة نقاش حول "قضية الصحراء الغربية" في الجمعية الهندية للقانون الدولي في نيودلهي بتاريخ 15 حزيران / يونيو 2018

67. ترأس الأمين العام ندوة المناقشة حول موضوع 'قضية الصحراء الغربية' في 15 حزيران / يونيو 2018 بناء على دعوة من الجمعية الهندية للقانون الدولي ورافقته نائب المدير، السيدة أنورادها باكشي إلى هذا الحدث. شهدت ندوة النقاش اختتام الدورة الصيفية السابعة عشر للقانون الدولي التي نظمتها الجمعية الهندية للقانون الدولي في الفترة من 4 إلى 15 حزيران / يونيو عام 2018. كان العضوان الآخران اللذان شاركا في المناقشة هما الباحثة بمعهد الدراسات والتحليلات الدفاعية السيدة روشيتا بيري والبروفيسور المساعد في جامعة دلهي الدكتور سانتوش أبادهياي.

68. شرح القضية بالتفصيل مسلطاً الضوء على أهميتها من منظور آسيوي أفريقي ودور الجهات القضائية الدولية الفاعلة في تطوير القانون الدولي وتطوره خلال ندوة المناقشة. تم إعداد المسرح بعد أن قام الأعضاء برسم الإطار الهيكلي للقضية لإجراء مناقشة توضيحية وجذابة حول الموضوع مع عدد من الأسئلة المطروحة على كل عضو في اللجنة.

26. مذكرة تفاهم بين آلكو وجمعية القانون الصينية في بكين، 29 حزيران / يونيو 2018

69. تم توقيع مذكرة تفاهم في 29 حزيران / يونيو 2018 بين الأمين العام ونائب الرئيس التنفيذي لجمعية القانون الصينية في بكين، الصين نحو هدف التعاون مع المؤسسات والجامعات التي يمكن أن تساعدنا في إنجاز المهام المذكورة أعلاه.

70. جمعية القانون الصينية هي جمعية وطنية للباحثين القانونيين والحقوقيين وممارسي القانون ومنحهم سلطة القيام بواجبات تنظيمية وإشرافيه ومهنية على الجمعيات القانونية على الصعيد الوطني. تلعب الجمعية دوراً مهماً في تنظيم وتعبئة المهنيين القانونيين في الصين وتسهم في التقدم في التشريعات وإدارة العدالة وتطبيق القانون ونشر المعرفة القانونية في الصين.

71. أعرب الطرفان في مذكرة التفاهم عن رغبتهما في تطوير العلاقات وتعزيز قدرات كل منهما على معالجة القضايا الدولية داخل المنطقة الآسيوية الأفريقية وفقا لسياساتها وأنشطتها ذات الصلة بالتدريب والبحث ومن خلال البنود المتعلقة بالتعاون التي تم الاتفاق عليها. كانت نائبة الأمين العام لمنظمة آلكو من الصين السيدة وانغ ليو حاضرة في هذه المناسبة.

27. منتدى حول التعاون القانوني للحزام والطريق في بكين، جمهورية الصين الشعبية في بكين بتاريخ 3 تموز / يوليو 2018

72. حضر الأمين العام منتدى التعاون القانوني للحزام والطريق في 2-3 تموز / يوليو 2018 في بكين، جمهورية الصين الشعبية. عُقد هذا المنتدى بالاشتراك بين وزارة الشؤون الخارجية الصينية وجمعية القانون الصينية. حضر المنتدى أكثر من 350 ضيفاً صينياً وأجنبياً من بينهم مسؤولين ومبعوثين دبلوماسيين وخبراء ومراكز أبحاث لإجراء مناقشة متعمقة تحت عنوان "القواعد والتنسيق" من أجل توفير المزيد من الدعم القانوني وحماية التعاون بين الأطراف المشاركة في مبادرة الحزام والطريق.

73. كان هناك أربع ندوات هي مبادرة الحزام والطريق والقانون الدولي والقواعد والمعاهدات والقوانين الداعمة لمبادرة الحزام والطريق و مبادرة الطريق والحزام وتسوية المنازعات الدولية والتعاون والتبادل القانوني لمبادرة الحزام والطريق. يدعو المنتدى إلى احترام غرض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

والنهوض بالتعاون القانوني لمبادرة الحزام والطريق على أساس التشاور المكثف والمساهمة المشتركة والمنافع المشتركة. كما يدعو إلى المساهمة في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية وعالم يتمتع بسلام دائم وأمن شامل ورخاء مشترك وهو مفتوح وشامل بالإضافة إلى أنه نظيف وجميل. أشرف الأمين العام على الدورة الرابعة للمنتدى وهي التعاون والتبادل القانوني لمبادرة الحزام والطريق.

28. الدورة السبعين للجنة القانون الدولي جنيف 5-6 تموز \ يوليو 2018

74. شارك الأمين العام في الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للجنة القانون الدولي في الفترة من 5-6 تموز \ يوليو 2018 في جنيف سويسرا. كان موضوع هذه الدورة هو "70 سنة من لجنة القانون الدولي: وضع توازن للمستقبل".

75. كان هناك أربع جلسات موزعة على يومين من الدورة الاستثنائية. ركزت الجلسة الأولى حول "المفوضية وتأثيرها" على ما يحدث للمنتجات النهائية للجنة القانون الدولي؟ ما هو تأثير عمل اللجنة على ممارسات الدول بما في ذلك قرارات المحاكم والمنح الدراسية القانونية؟ إلى أي مدى يؤثر شكل عمل اللجنة على أثره؟ ركزت الجلسة الثانية حول "أساليب عمل اللجنة" على ضرورة قيام اللجنة بتكييف أساليب عملها مع نتائج أعمالها؟ كيف تغيرت الاتصالات مع الهيئات والأشخاص الآخرين وكيف يمكن تحسينها؟ دور المقررين الخاصين ودور لجنة الصياغة ودور التعليقات ودور قسم التدوين والدعم الآخر.

76. الجلسة الثالثة حول "مهمة الهيئة: ما مدى تحديد القانون الحالي وكم يقترح القانون الجديد؟" وتناولت عدة قضايا مثل الحاجة إلى "لجنة القانون الدولي" -حينئذ (والآن؟)، هل صحيح أنه يصعب الحفاظ على التمييز بين التطوير التدريجي والتدوين عادة؟ أو هل هناك مواضيع يجب التأكيد على هذا التمييز في عمل اللجنة؟ هل يجب على اللجنة التأكيد على توحيد القانون الحالي، أم ينبغي عليها التأكيد على تطوير القانون الجديد؟ ركز الفريق الرابع المعني حول "المشهد المتغير للقانون الدولي" على اللجنة وتطوير القانون الدولي: والتقييم بعد 70 سنة، ماهي الموضوعات التي يجب على اللجنة تناولها بعد ذلك؟ هل ينبغي إعادة النظر في أساليب اللجنة لاختيار موضوعاتها؟ ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول في تحديد المواضيع؟

77. ركزت آخر حلقة حول "سلطة اللجنة وعضويتها في المستقبل" على الطريقة التي تنظر بها الحكومات والمحاكم والهيئات وهيئات صنع القانون الدولي الأخرى إلى اللجنة ونتائج عملها؟ هل يجب تحسين العلاقة مع اللجنة السادسة؟ هل تؤثر التقاليد القانونية المختلفة والأصول الإقليمية ومهن أعضائها في عمل اللجنة؟ كيف يمكن تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وربما أشكال أخرى من التنوع مثل تنوع الأجيال؟ ما هي احتمالات وعوائق اللجنة في العقد القادم؟

29. حضر نائب الأمين العام ورشة العمل حول منع وإدارة نزاعات الاستثمار بروكسل

78. حضر السيد محسن بهارفاند نائب الأمين العام للمنظمة الاستشارية في 6 تموز \ يوليو 2018 بصفته خبيراً، ورشة عمل تفاعلية بشأن منع وإدارة نزاعات الاستثمار التي تنظمها أمانة ميثاق الطاقة. تهدف ورشة العمل إلى تبادل وجهات النظر والخبرات بشكل رسمي من المسؤولين الحكوميين حول التعامل مع منازعات الاستثمار من أجل جمع مخاوفهم العملية وأفضل الممارسات. ستستخدم التعليقات التي تم تلقيها خلال ورشة العمل لإثراء مشروع بروتوكول إدارة النزاع النموذجية، الذي أعدته أمانة ميثاق الطاقة بدعم من فريق عمل وساطة الدولة المستثمر في معهد الوساطة الدولية (IMI) والمسؤولين الحكوميين الذين يتعاملون مع منازعات الاستثمار. الهدف من البروتوكول النموذجي هو توفير إطار قانوني لمنع إدارة نزاعات الاستثمار (الناشئة عن العقود أو اتفاقات الاستثمار)، بما في ذلك إمكانية التفاوض و/ أو التوسط مع المستثمرين الأجانب.

79. أدار ورشة العمل كل من اليخاندرو كاربالو وإيرينا دي مييز من الأمانة العامة وجمعت مسؤولين حكوميين من عدة بلدان من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا. أيد هذا النقاش من قبل خبراء مدعوين يضمون كارولين نيكولاس (لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) وديانا روزرت (مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية) وروبرتو إيشاندي ومرياما كيسليوفا (وزارة مالية سلوفاكيا) وجيريمي شارب (شيرمان وستيرلينغ، الرئيس السابق للتحكيم الاستثماري الأمريكي) وكارلوس فالديرما (سيدلي، الرئيس السابق للجنة المشتركة بين الوكالات الخاصة بين بيرو لشؤون نزاعات الاستثمار الدولية).

30. منتدى التحكيم السنوي الأول لمنظمة آلكو (AAAF)، ماليزيا

80. عُقد منتدى التحكيم السنوي الأول لمنظمة آلكو في المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في الفترة من 21 إلى 22 تموز \ يوليو 2018. اجتذب موضوع المؤتمر "ربط آسيا وأفريقيا وربط الاستثمار والحلول البديلة للنزاعات: الفرص والتحديات" أكثر من مائتي مشارك من أكثر من ثلاثين دولة عبر آسيا وأفريقيا. حضر هذا الحدث سعادة البروفيسور الدكتور كينيدي جاستورن الأمين العام للمنظمة الاستشارية والسيد محسن بهارفاند والسيدة وانغ ليو نائبا الأمين العام للمنظمة الاستشارية.

81. قام عدد من الشخصيات المؤثرة والمسؤولين الحكوميين بإغناء المؤتمر بحضورهم. شملت قائمة المنتدى الواسعة من ضيوف الشرف: سعادة سيادته ديباك ميسرا، رئيس قضاة الهند وسعادة سيادتها المحترمة إيرين شيروا مامبيليما، رئيسة قضاة جمهورية زامبيا وسعادة البروفيسور بالاماجامبا جون كابودي، وزير الدستور والشؤون القانونية في تنزانيا، والمحترم داتوك ليو فوي كيونغ، وزير في رئاسة الوزراء (القانون) في ماليزيا، وسعادة القاضي المحترم داتوك نالايني باثماناثان، قاضي محكمة استئناف ماليزيا.

82. كان لدى المنتدى العديد من المتحدثين البارزين من خلفيات عرقية وقانونية مختلفة. حضر هذا الحدث مدراء جميع مراكز التحكيم الإقليمية الخمسة في آلكو وهي: مركز التحكيم الدولي الآسيوي (AIAC)، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA)، المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، لاغوس (RCICAL)، مركز طهران الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (TRAC) ومركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA).

83. رحب الأمين العام بالمشاركين وشكر الحكومة الماليزية على دعمها المستمر، وأثنى على مدير مركز التحكيم الدولي الآسيوي، البروفيسور داتوك سوندرا راجو على جهوده الدؤوبة في جعل المركز ما هو عليه اليوم.

84. كما ألقى كلمة خاصة حول موضوع "التحكيم وقانون التجارة والاستثمار الدولي: البحث عن التقارب المؤسسي في ظل الأنظمة المتبادلة". كما ترأس أول حلقة نقاش بعنوان "الدعامات الخمس للحلول البديلة للنزاعات "التي تتألف من رؤساء مراكز التحكيم الخمسة في منظمة آلكو وهي داتوك سوندرا راج مدير مركز التحكيم الدولي الآسيوي و د.اسماعيل سليم مدير مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي وويلفريد إيكاتاري مدير المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، لاغوس و د. أويس ريزفانيان مدير مركز طهران الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي والسيد لورانس مويروري نجوجي الرئيس التنفيذي لمركز نيروبي للتحكيم الدولي.

85. قدم الأمين العام السابق لمنظمة آلكو وعضو في مجموعة الأشخاص البارزين الحاليين (APG) في آلكو د.رحمت محمد عنوان خاص لتشجيع مراكز التحكيم الإقليمية لمنظمة آلكو لمواصلة التقدم.

86. أعاد الأمين العام في ختام هذا الحدث الإعراب عن امتنانه للحكومة الماليزية ومركز التحكيم الدولي الآسيوي لاستضافتها هذا الحدث، وتطلع إلى منتدى التحكيم السنوي لمنظمة آلكو في العام القادم في القاهرة، مصر الذي سيستضيفه مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

رابعاً. لمحة عامة عن الأمانة العامة

أ. الأمانة العامة

87. بصرف النظر عن الأمين العام (جمهورية تنزانيا المتحدة)، قامت ثلاث حكومات دول أعضاء بتقديم المساعدة لمنظمة آلكو وهي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية واليابان، وذلك من خلال إيفاد كبار مسؤوليها إلى الأمانة العامة على سبيل الإعارة. قام نواب الأمين العام السيد محسن بهارفاند (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد يوكيرو تاكيبا (اليابان) والسيدة وانغ ليبو (جمهورية الصين الشعبية) بتقديم خدمات متميزة للأمانة العامة. حلت الآن السيدة وانغ ليو محل السيد فينغ تشينغهو الذي غادر لتخدم حكومته في بكين. يود الأمين العام أن يسجل خالص تقديره للخدمات المتميزة التي قدمتها لمنظمة آلكو. لقد جعل الالتزام المتفاني والمثابر لنواب الأمين العام في عمل المنظمة وفي إشرافهم على هذا العمل الأذرع التنفيذية للمنظمة والتي تضمن نجاحها المستمر في تنفيذ برامجها وأنشطتها. يود الأمين العام أن يسجل امتنانه لنواب الأمين العام لجهودهم الدؤوبة وكذلك حكومات الدول الأعضاء لتقديم هذه المساعدة القيمة.

88. يبلغ عدد الموظفين المعينين محليا (الموظفون العاديون) 24 في الأمانة العامة العامة في 9 تموز / يوليو 2018. رُقيت السيدة أنورادها باكشي، التي كانت في السابق مسؤولة قانونية رئيسية إلى منصب نائب المدير في أيار / مايو 2018. يتكون طاقم العمل القانوني من ستة ضباط. هم السيد محمد الرحيلي موظف قانوني أول والسيد كيران موهان والسيدة أمريتا شاكرافورتي (ضباط قانونيين)، وثلاثة ضباط تم تعيينهم حديثاً وهم: السيدة دفتاتا موكهرجي والسيد شوجوي مازومدار والسيد أبراهام جوزيف. يود الأمين العام أن يشكر المملكة العربية السعودية لإيفاد السيد الرحيلي للأمانة العامة.

89. غادر السيد باندیراج موظف قانوني بعد أن خدم المنظمة لمدة 13 سنة الوظيفة للانضمام إلى الأوساط الأكاديمية. كما غادر السيد بارثان فيسواناثان موظف الشؤون القانونية المنظمة بعد أن أمضى خمس سنوات. تود الأمانة العامة أن تشكرهم على خدماتهم.

90. تمت بالإضافة لذلك ترقية السيدة غيتيكا شارما إلى منصب أمينة خبيرة خاصة للأمين العام. انضمت بالإضافة إلى ذلك السيدة ألكا ماسي إلى الأمانة العامة كأمينة خاصة وانضمت السيدة فيمالجيت بمنصب مساعدة مكتب في عام 2018.

91. يقر الأمين العام بأن الموظفين القانونيين هم جوهر عمل أمانة آلكو. تم مؤخراً تعيين ثلاثة محامين لتعزيز القدرة على العمل في الأمانة العامة وضمان سير أعمالها بسلاسة كما ذكر أعلاه. برغم السلطة القليلة والموارد المحدودة المتاحة لهم إلا أن عمل الموظفين القانونيين مثالي. يساهم العاملون بالإضافة إلى ذلك في القسم الإداري أيضاً في العمل السلس اليومي للأمانة. يود الأمين العام أن يسجل تقديره لجميع أفراد كادر الأمانة العامة.

ب. بعثة المراقبة الدائمة لمنظمة آلكو في مقرات الأمم المتحدة

92. تجدر الإشارة إلى القرار AALCO/RES/48/ORG.1، بتاريخ 20 آب / أغسطس عام 2009 والمعتمد في الدورة السنوية الثامنة والأربعين لمنظمة آلكو يؤيد مقترحات الأمين العام التالي المتعلقة حول "تعزيز بعثات المراقبة الدائمة لمنظمة آلكو في مقرات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا".

93. إن الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين والذي يتم عقده في نيويورك هو جزء مهم جداً من نشاطات آلكو كممارسة متبعة. إنه يعطي المستشارين القانونيين الذين يحضرون اجتماعات اللجنة السادسة بالإضافة إلى اجتماعات لجنة القانون الدولي فرصة جيدة للتواصل مع الأمين العام ومع بعضهم البعض ولمناقشة المسائل القانونية المهمة والمعاصرة التي تهم الدول الأعضاء. كما يتم أيضاً تبادل وجهات النظر عن العمل الحالي والمستقبلي لمنظمة آلكو. بالإضافة الى هذا تشكل هذه الاجتماعات أيضاً منتدى فريد لتقديم آلكو إلى جمهور أوسع.

94. يلعب المراقب الدائم لمنظمة آلكو في الأمم المتحدة دوراً هاماً جداً في هذا الصدد. الدكتور روي لي الذي تم تعيينه في عام 2009، والمقيم في نيويورك هو الذي يقوم بجميع الترتيبات لهذا الاجتماع بالتشاور مع الأمانة العامة لمنظمة آلكو ومن ثم يقوم بدعوة شخصيات قانونية هامة ليتم تبادل وجهات النظر مع المستشارين القانونيين. كما ينظم أنشطة أخرى مثل المحاضرات والندوات حول القضايا الهامة المعاصرة في الأمم المتحدة نيابة عن المنظمة.

95. إن السيدة كريستين جي نيموتو تتابع عملها بشكل فعال فيما يتعلق ببعثة المراقبة الدائمة لمنظمة آلكو في مقرات الأمم المتحدة في فيينا وهيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومقر الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. يمكن في المستقبل أن يتم أيضاً استكشاف إمكانية إنشاء بعثة مراقبة دائمة لمنظمة آلكو في مقرا الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي.

96. يسعى الأمين العام لضمان علاقة عمل وثيقة بين أمانة آلكو وبعثات المراقبة الدائمة في المقرات المختلفة للأمم المتحدة. في هذا الصدد حيث يخضع هذا لتوافر الموارد المالية يقترح الأمين العام أيضاً إيفاد موظفين قانونيين من الأمانة العامة لمنظمة آلكو لهذه البعثات، ولا سيما خلال الدورة السنوية للجنة القانون الدولي في جنيف لتقديم المساعدة إلى الأعضاء الآسيويين والإفريقيين التابعين للجنة، وكذلك خلال الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك واجتماع المستشارين القانونيين. كما يقترح تعزيز وجود آلكو في الأمم المتحدة من خلال زيادة أنشطتها في جنيف ونيويورك.

ج. مركز البحوث والتدريب

97. أُعيد تسمية "وحدة جمع البيانات" التي تم إنشائها في الأمانة العامة في عام 1992 إلى "مركز للبحوث والتدريب (CRT)" بناء على القرار الذي تم اتخاذه في الدورة السنوية الأربعون لمنظمة آلكو في عام 2001. يشارك المركز في نشاطات هادفة إلى تعزيز برنامج البحوث ونشر المعلومات عن آلكو، في جملة أمور، من خلال تنظيم برامج / ندوات تدريبية لموظفي الدول الأعضاء وإبراز الدراسات الخاصة حول قضايا القانون الدولي ذات الاهتمام المشترك وتعزيز موقعها على شبكة الانترنت ومرافق الاتصال الإلكتروني. يجري تحديث موقع آلكو باستمرار بأحدث المعلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. يجري مركز البحوث والتدريب إلى جانب هذا العديد من الندوات وورش العمل بالتعاون مع المنظمات والجامعات الدولية الأخرى أو غيرها من الشركاء المعنيين. يلعب بالإضافة إلى ذلك دوراً فعالاً في تأمين التدريب القيم لطلاب القانون من داخل وخارج الهند من خلال برامج التدريب لديه.

98. تحتاج أنشطة مركز البحوث والتدريب إلى مزيد من التعزيز، ويطلب الأمين العام من الدول الأعضاء في هذا الصدد أن تنظر في موضوع تقديم تبرعات بالإضافة إلى مساهمتها السنوية الدورية لتوجيه أنشطتها. ستُخصص هذه التبرعات في صندوق منفصل وستُستخدم فقط لعمل مركز البحوث والتدريب.

خامساً. الوضع المالي لمنظمة آلكو ومشروع الميزانية لعام 2018م

أ. الوضع المالي

99. رداً على القرار AALCO/RES/56/ORG2 المعتمد في الدورة السنوية السادسة والخمسين، في الفترة ما بين 1 كانون الثاني \ يناير 2017 إلى 31 كانون الأول / ديسمبر 2017، سددت 26 دولة من الدول الأعضاء مساهمتها السنوية لعام 2017، وهي : (1) جمهورية مصر العربية (2) بروني دار السلام (3) جمهورية الصين الشعبية (4) قبرص (5) إندونيسيا (6) جمهورية إيران الإسلامية (7) جمهورية العراق (8) اليابان (9) المملكة الأردنية (10) جمهورية كينيا (11) دولة الكويت (12) ماليزيا (13) موريشيوس (14) ميانمار (15) نيبال (16) سلطنة عمان (17) باكستان (18) دولة قطر (19) جمهورية كوريا (20) المملكة العربية السعودية (21) سنغافورة (22) جنوب أفريقيا (23) سريلانكا (24) تايلند (25) تركيا (26) دولة الإمارات العربية المتحدة.

100. دفعت الدول الأعضاء التالية متأخراتها خلال الفترة نفسها: (1) جمهورية مصر العربية (2) جمهورية تنزانيا المتحدة (3) الهند (4) جمهورية إندونيسيا (5) جمهورية إيران الإسلامية (6) المملكة الأردنية.

101. يعرب الأمين العام عن امتنانه العميق لهذه الدول الأعضاء لامتثالها لالتزاماتها المالية. تجدر الإشارة إلى أن الوفاء بالالتزامات المالية هو المفتاح لتحقيق وظائف آلكو بل تحقيق وجودها.

102. فيما يتعلق بالدول الأعضاء التي لم تدفع اشتراكاتها السنوية و / أو مستحقاتها المتأخرة، تقوم الأمانة العامة وعلى نحو منتظم بإبلاغهم من خلال بعثاتهم الدبلوماسية وضباط اتصالهم في نيودلهي بأهمية الوفاء بالتزاماتهم القانونية والمالية للمنظمة. يأمل الأمين العام أن تسفر هذه الجهود عن نتائج وأنه سيتم استلام الاشتراكات السنوية للعام 2017 من هذه الدول بحلول نهاية هذا العام. ستوزع المذكرة الإعلامية في الدورة السنوية عن حالة الاشتراكات الواردة في 2017.

ب. الميزانية المقترحة لعام 2019

103. وفقاً للمادة 24 (4) من القواعد القانونية لمنظمة آلكو، وضعت أوراق الميزانية التي تحدد النفقات المقدرة التي سيتم تعيينها تحت مسؤولية رؤساء ورؤساء فرعيين مناسبين لعام 2019 في الاجتماع 341 لموظفي الاتصال الذي عقد في 15 كانون الثاني \ ديسمبر 2017 . تمت بالإضافة لذلك مناقشة مشروع الميزانية في 342 الثانية والثالثة 343 اتصال ضباط الاجتماعات التي عقدت في 15 شباط \ فبراير و26 نيسان \ أبريل 2018 على التوالي. تقدم مقترحات الميزانية الآن إلى الدول الأعضاء للنظر فيها في الدورة السنوية الخامسة والخمسين لاعتمادها النهائي.

104. تجدر الإشارة إلى أن الوضع المالي القوي هو شرط أساسي لأي منظمة من أجل أن تنفذ ولايتها بفعالية، فضلاً عن دخلها على المدى الطويل. من المتوخى أن تقوم أمانة المنظمة الاستشارية، بناء على موافقة الدول الأعضاء وتوافر الأموال المطلوبة، في عام 2019 بالاضطلاع ببرامج بناء القدرات والمؤتمرات / الحلقات الدراسية بشأن بعض الموضوعات المختارة في جدول أعمال المنظمة والتي تم تفويضها في الجلسات السنوية السابقة.

105. تبلغ الميزانية المعتمدة من موظفي الاتصال لعام 2019، لتقديم رؤساء الوفود خلال الدورة السنوية الخامسة والخمسين 631,540 دولار أمريكي وهي زيادة قدرها 50,640 دولار أمريكي من ميزانية 2018. تعكس هذه الميزانية التعديلات اللازمة التي تم اتخاذها وفقاً لبنود رئيسية وفرعية محددة على أساس النفقات المرجح أن يتم دفعها. كما أخذت في الاعتبار الآثار المالية المترتبة على الحكومات الهندية 7 توصيات لجنة الأجور. حاولت الأمانة العامة بروح الالتزام الصارم بالانضباط المالي، بذل قصارى جهدها لتخفيض النفقات تحت بعض الرؤساء.

106. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قرار بشأن ميزانية آلكو لسنة 2018 قد كلف ضباط اتصال لاستعراض وتقديم توصيات تتعلق بتنفيذ طويلة الأجل من توصيات لجنة الأجور السبعة والإفراج عن متأخرات للفترة ما بين 1 كانون الثاني \ يناير 2016 و4 أيار \ مايو عام 2017.[4] تداولت هذه المسائل وفقاً لذلك في اتصال ضباط الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية لضباط اتصال المنعقدة بتاريخ 7 آذار \ مارس عام 2018. تم الاتفاق في الاجتماع الأخير على أنه يمكن استخدام صندوق الاحتياطي في صرف المتأخرات عن الفترة المذكورة أعلاه رهناً بموافقته النهائية في الدورة السنوية الخامسة والخمسين.

107. يمكن بالإضافة لذلك ملاحظة أنه قد انخفض المبلغ المدرج في الميزانية على "معدات المكاتب" الرئيسة خلال عام 2019 من 2,000 دولار إلى 1,000 دولار أمريكي لأن بعض المعدات الكهربائية (مثل مكيفات الهواء) في المقر ومقر الأمين العام لا تحتاج إلى استبدال في عام 2019، وذلك بفضل التبرع من حكومة جمهورية الصين الشعبية.

108. تم في وقت سابق تخصيص 2,000 دولار أمريكي لشراء أجهزة الحاسوب المكتبية والطابعات لتحل محل القديمة. انخفض هذا المبلغ المدرج في الميزانية لعام 2019 إلى 1,000 دولار أمريكي حيث تلقى المقر مؤخراً حواسيب مكتبية وطابعات من حكومة جمهورية الصين الشعبية كتبرع.

109. يمكن الاطلاع على تفاصيل الوضع المالي في عام 2017 والميزانية لعام 2019 في الوثيقة AALCO/57TOKYO/2018/ORG2.

110. أخيراً وليس آخراً يود الأمين العام أن يبلغ الدول الأعضاء أنه يتم بذل جهود متواصلة لتحسين استخدام كل من الموارد البشرية والمادية المتاحة ضمن الأمانة العامة. كما يجري بذل كافة الجهود للتقليل والحد من التكاليف التشغيلية. سيتم توسيع نطاق التدقيق المالي لتغطية قيمة المال وسيتم تعزيز نظام الإدارة المالية.

[4] AALCO/56/RES/ORG2

سادساً. الخطوات المتخذة لتعزيز آلكو

أ. تعزيز الموارد البشرية في الأمانة العامة لمنظمة آلكو

111. لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور الأمانة العامة في الأداء السلس للمنظمة. عينت الأمانة العامة مؤخراً موظفين قانونيين وإداريين لزيادة أنشطتها وضمان الأداء اليومي الفعال. تحتاج آلكو مع ذلك إلى تعيين المزيد من المهنيين القانونيين للوصول إلى القوة المعترف بها لعشرة من الموظفين القانونيين وتحسين البنية التحتية ومرافق الأبحاث المقدمة لموظفي الأمانة العامة من أجل تنفيذ ولايتها بشكل فعال على النحو الذي قدمته الدول الأعضاء وتوسيع نطاق أنشطتها في مجال البحث وبناء القدرات.

112. تمثل آلكو كمنظمة إقليمية قارتين، ويجب أن يكون لها تمثيل متساوٍ من آسيا وأفريقيا في الإدارة العليا. مع ذلك فإن جميع نواب الأمين العام العاملين في الخدمة هم من الدول الآسيوية أي من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية واليابان. يطلب الأمين العام من الدول الأفريقية أن تدعم بمسؤول كبير واحد على الأقل في الأمانة العامة كنائب / مساعد للأمين العام من أجل ضمان التمثيل المناسب لأفريقيا في الإدارة العليا في الأمانة العامة. يطلب الأمين العام على نحو مماثل أيضاً من الدول العربية الأعضاء النظر في تعيين أحد كبار المسؤولين في منصب مساعد الأمين العام أو كمدير في الأمانة العامة لإدارة شؤون القسم العربي في المقام الأول. تود الأمانة العامة في هذا الصدد أن تشكر المملكة العربية السعودية على إرفاد دبلوماسي للأمانة العامة بصفته مسؤول قانوني كبير.

113. رُأي بالإضافة لذلك أن هناك حاجة للتأكد من أن الأمانة العامة في وضع يُمكنها من اجتذاب أفضل المواهب من المنطقتين والاحتفاظ بها لضمان التمثيل الجغرافي العادل في الفئة الفنية لموظفي الأمانة العامة. يستلزم هذا تقديم المكافآت والشروط والأحكام الأخرى من الخدمات على قدم المساواة مع سائر المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. قد تنظر الدول الأعضاء في تقديم دعم مالي طوعي للأمانة العامة بحيث يمكن زيادة العمل الفني من خلال توظيف المواهب الدولية.

114. يود الأمين العام أن يكرر اقتراحه بإنشاء برنامج زمالة زائرة لكبار الأكاديميين وبرنامج مساعد لبحوث طلاب الدراسات العليا من الدول الأعضاء في آلكو لتشجيع استيعاب المدخلات الأكاديمية في أعمال آلكو.

ب. العضوية

115. إن 47 دولة من آسيا وأفريقيا هي حالياً أعضاء في آلكو كما في 21 حزيران / يوليو 2018 وفيما يتعلق بزيادة قاعدة عضوية آلكو، يود الأمين العام الإعراب عن امتنانه لمختلف الدول الأعضاء لما تبذله من جهود في مطالبة نظرائها في الحكومات داخل المنطقة بالانضمام إلى آلكو. يبذل الأمين العام ونواب الأمين العام في إطار الأمانة العامة أيضاً جهوداً حثيثة لتعزيز عضوية المنظمة. تتركز الجهود المركزة مستمرة في هذا الصدد للحصول على عضوية من أفريقيا وبشكل رئيسي من الدول الناطقة باللغة الفرنسية في أفريقيا ودول آسيا الوسطى وغيرها. يطلب الأمين العام أيضاً في هذا الصدد من الدول الأعضاء في علاقاتها الثنائية أن تقوم بتعزيز آلكو من خلال دعوتها للدول غير الأعضاء للانضمام إلى المنظمة.

ج. إجراءات لتحسين الوضع المالي لمنظمة آلكو

116. كانت الصحة المالية للمنظمة واحدة من الأولويات العليا للدول الأعضاء والأمانة العامة. تجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم اقتراح للدراسة من قبل رؤساء الوفود لتحسين الوضع المالي لمنظمة آلكو في الدورة الثامنة والأربعين والتي عقدت في بوتراجايا، ماليزيا في عام 2009، والذي كان في شكل منهجية شاملة تتضمن

الإجراءات الأربعة التالية: (أولاً) خطة عمل لجمع المستحقات المتأخرة (ثانياً) تبرعات (ثالثاً) تجديد موارد الصندوق الاحتياطي (رابعاً) مراجعة قائمة الاشتراكات المقررة. وتم تقديم التحديث أدناه.

(أولاً) جمع المستحقات المتأخرة

117. وفقاً لخطة العمل[5] المعتمدة، تم تقسيم الدول الأعضاء ذات المستحقات المتأخرة إلى مجموعتين رئيسيتين: أولاً، الدول الأعضاء التي عليها مستحقات متأخرة لمدة أقل من عشر سنوات. ثانياً، الدول الأعضاء التي عليها مستحقات متأخرة لأكثر من عشر سنوات. طُلب من الأمين العام اتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة مع هذه الدول. تجدر الإشارة إلى أن آلكو قد حثت الدول الأعضاء التي عليها مستحقات متأخرة على تسديد كافة مستحقاتها المتأخرة بسرعة. تم الطلب من الأمين العام بالإضافة لذلك بالنظر إلى القرار AALCO/RES/48/ORG1 المعتمد في 20 آب / أغسطس 2009، تنفيذ خطة العمل هذه وتم تكرار نفس الأمر أيضاً خلال الدورة السنوية التاسعة والأربعين.

118. عقد الأمين العام وفقاً لذلك مع نائب الأمين العام المسؤول اجتماعات منتظمة مع رؤساء البعثات الدبلوماسية وموظفي الاتصال من هذه الدول الأعضاء في نيودلهي، لتجسيد خطة العمل لجمع المستحقات المتأخرة.

(ثانياً) تجديد موارد الصندوق الاحتياطي

119. تخول المادة 27 (3) من النظام القانوني للمنظمة للأمين العام أن يحافظ على الصندوق الاحتياطي. من الضروري الحفاظ على صندوق احتياطي كافي من قبل المنظمة لتعزيز مكانة المنظمة ووضع أساس مالي ثابت بقوة. يجب أن يكون المبلغ المحفوظ في الصندوق الاحتياطي على الاقل كافياً بحيث يمكن تغطية نفقات المنظمة لفترة لا تقل عن ستة أشهر.

(ثالثاً) مراجعة الميزانيات المقررة للمساهمات

120. لقد كان آخر تقييم للجدول الحالي للميزانيات في الدورة السنوية الثامنة والأربعين لمنظمة آلكو والتي عقدت في بوتراجايا، ماليزيا في عام 2009. قد يتم الأخذ بعين الاعتبار إعادة النظر أيضاً في الجدول الحالي في سياق استراتيجية إزالة المتأخرات القائمة. بالإضافة إلى ذلك فسيمكن إعادة النظر في الجدول المنظمة من القيام بأنشطة موسعة، فضلاً عن استبقاء كادر الموظفين وتوسيعه.

د. زيادة العضوية في آلكو

121. كما ذُكر أعلاه أن هناك 47 دولة عضوة في منظمة آلكو. 33 منها هي دول آسيوية و14 دولة أفريقية. يتم احتساب الدول الموجودة في كل من آسيا وأفريقيا بعدد 53 بلداً لكل منهما وذلك في نظام التجمع الإقليمي غير الرسمي الموجود في الأمم المتحدة. لذلك يوجد مجال واسع لتوسيع قاعدة العضوية في آلكو في كل من القارتين الآسيوية والأفريقية. اتبع الرئيس الحالي لمنظمة آلكو بناء على جهود أسلافه المتميزين بالإضافة إلى الأمين العام ونواب الأمين العام منهجية التقرب من رؤساء البعثات الدبلوماسية للعديد من هذه الدول في نيودلهي سعياً وراء هذا الهدف. تلقت الأمانة العامة ردوداً إيجابية من بعض هذه الدول حيث أن مسألة انضمامهم لمنظمة آلكو هي قيد النظر الفعلي من قبل حكوماتهم. عندما تصبح الدول أعضاء في آلكو فستعزز مساهماتها المحتملة القاعدة المالية والوظيفية لمنظمة آلكو.

[5] تجدر الإشارة إلى أن الدورة الاستثنائية التي عُقدت في المقر الرئيسي في 1 كانون الأول / ديسمبر 2008، لاستكشاف السبل للتغلب على الوضع المالي الهش لآلكو قد وافقت على "خطة عمل، AALCO/ES(NEWDELHI)/2008/ORG.1، من الصفحات 7-9.

سابعاً. خطة العمل للفترة 2019-2020

122. يتطلع الأمين العام ويسعى إلى تنظيم والمشاركة في الأحداث والأنشطة التي تفيد الدول الأعضاء كونه مدركاً التوقعات المتزايدة للدول الأعضاء. يقترح الخطوات التالية للسنة القادمة لتحقيق هذه الغاية:

1. المشاريع الجوهرية لمنظمة آلكو

123. يود الأمين العام أن يقترح تنظيم البرامج التالية في 2018-2019. تم اختيارهم مع الأخذ في الاعتبار الولايات الواردة في الجلسات السنوية واحتياجات بناء القدرات للدول الأعضاء. من المهم التأكيد في هذا الصدد على أن تنفيذها يخضع للأموال المتاحة ويتطلب دعماً خالصاً من الدول الأعضاء. سيسعى الأمين العام إلى الدخول في شراكة مع المنظمات الدولية / الحكومية والهيئات الأكاديمية الأخرى من أجل تجسيدهم.

124. ستشكل خطة العمل التالية خطة عمل آلكو في العامين 2019 و2020 بناءً على برنامج العمل المذكور سابقاً.[6]

	البرنامج / النشاط	التكرار	المجموعة المستهدفة الرئيسية	الناتج المتوقع / النتائج
1	اجتماعات الخبراء بشأن مسائل محددة ذات أولوية عالية بالنسبة إلى آلكو مثل الموضوعات المطروحة أمام لجنة القانون الدولي.	1	المؤسسات / الخبراء الوطنيون المتخصصون الذين حددتهم الدول الأعضاء	- وجهات نظر متشاور حولها والآراء أو المواقف - تحديد القضايا والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء. - يوفر مدخلات ضرورية للدول الأعضاء والحلول القابلة للتطبيق.
2	حضور لجنة القانون اجتماع مؤتمر العمل الدولي في جنيف واجتماع المستشارين القانونيين في نيويورك	2	أعضاء لجنة القانون الدولي المستشارون القانونيون	- وجهات النظر الحالية للدول الأعضاء في آلكو حول الموضوعات المطروحة أمام لجنة القانون الدولي - تحديث لجنة القانون الدولي / المستشارين القانونيين حول عمل آلكو ووجهات النظر حول مسائل لجنة القانون الدولي - منصة لمزيد من الحوار وتبادل وجهات النظر والشبكة
3	اجتماعات مجموعة العمل مع الخبراء	2	المؤسسات / الخبراء الوطنيون	- تحديد القضايا والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء.

[6] انظر الصفحتين 2 و3 من هذا المستند

	المعينين (الحالية والمستمرة والمستقبلية)		المتخصصون الذين حددتهم الدول الأعضاء	- يوفر مدخلات ضرورية للدول الأعضاء والحلول القابلة للتطبيق. - الوعي بالموقف الحالي والمستقبلي للقانون الدولي.
4	بناء القدرات / ورشات العمل / التدريب (بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء من خلال مذكرات التفاهم)	2-4	موظفون قانونيون مبتدئون / موظفون دبلوماسيون متوسطو المستوى	- اكتساب المعرفة القانونية الجيدة حول موضوع / قضية معينة. - الشبكة / التعرض / الوعي / الألفة
5	التدريب	غير محدد	طلاب الدراسات العليا الجامعية	- اكتساب المعرفة القانونية الجيدة حول موضوع / قضية معينة. - التعرض لأعمال آلكو والمنظمات الحكومية الدولية - دعم أنشطة مختارة من الأمانة العامة
6	قواعد البيانات والمنشورات	غير محدد	الدول الأعضاء الدول غير الأعضاء	- تبادل المعرفة (مجلة آلكو والكتاب السنوي والنشرة الإخبارية والدراسات الخاصة بما في ذلك نتائج مختارة من اجتماعات مجموعة العمل وورش العمل.. إلخ) - مجموعة من التشريعات الوطنية أو الصكوك القانونية للدول الأعضاء حول مواضيع مختارة في آلكو - جمع المنظمات الإقليمية / الدولية ذات الصلة والصكوك القانونية التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوعات في آلكو
7	ندوات / مؤتمرات (من خلال	2	الدول الأعضاء	- توصيات عملية

	الاستضافة المشتركة)		الدول غير الأعضاء	- اكتساب المعرفة القانونية الجيدة حول موضوع / قضية معينة. - تقاسم المعرفة / الشبكات
8	اجتماع التحكيم في آلكو (استضافة مشتركة من قبل مراكز التحكيم في آلكو)	1	مراكز التحكيم في آلكو / الإقليمية ومراكز التحكيم الوطنية / مجموعة الحلول البديلة لفض النزاعات	- بناء القدرات حول القضايا والتحديات المحددة التي تواجه الحلول البديلة لفض النزاعات - يوفر مدخلات ضرورية للدول الأعضاء والحلول القابلة للتطبيق. - الشبكة / الوعي بالموقف الحالي والمستقبلي لقانون التجارة والاستثمار الدولي.
9	اجتماعات ما بين الدورات (بشأن المسائل الموضوعية)	وفقاً لما قررته الدورة السنوية	الدول الأعضاء	- وجهات النظر / الآراء / المواقف من الدول الأعضاء حول تحديد القضايا والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء. - يوفر مدخلات ضرورية للدول الأعضاء والحلول القابلة للتطبيق.
10	الدورة السنوية (الجلسة العامة أو اللجنة الفرعية أو مجموعات العمل، تستكملها الأحداث الجانبية)	1	الدول الأعضاء والمراقبون	- القرارات (المسائل الإدارية والمالية) - التوصيات (في المسائل الموضوعية) - القرارات (في المسائل الإجرائية أو المسائل ذات الطابع الموضوعي)

125. يتم تضمين تكاليف تنفيذ بعض البرامج / الأحداث المذكورة أعلاه في خطة العمل في الميزانية المعتمدة لعام 2019 والمقترح في ميزانية عام 2020. هي على النحو التالي: الدورة السنوية واجتماع ما بين الدورات وقواعد البيانات والمنشورات (في إطار مركز البحوث والتدريب) وتكاليف السفر لحضور اجتماع لجنة القانون الدولي في جنيف واجتماع المستشارين القانونيين في نيويورك.

126. لا تغطي الميزانية بقية البنود مثل برامج بناء القدرات / التدريبات والحلقات الدراسية والمؤتمرات واجتماعات الخبراء بسبب المبلغ المحدود المستلم عن طريق المساهمات السنوية. تعتمد آلكو بشكل كامل في الوقت الحالي على المساهمات السنوية من الدول الأعضاء. تدرك الأمانة العامة مع زيادة الأنشطة وبرنامج العمل المعزز أنه لا يمكن مطالبة الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها السنوية بدفع أكثر من حصتها في الوقت الذي تناضل فيه بعض الدول الأعضاء للتخلص من مستحقاتها المتأخرة.

127. يستخدم المبلغ الوارد من المساهمات السنوية إلى حد كبير لتغطية أنشطة الميزانية العامة ولكن ليس لأنشطة التنمية وبناء القدرات. على سبيل المثال كان المبلغ المخصص في السنوات الخمس الماضية في إطار النفقات الرأسمالية لمكتبة الكتب وقواعد البيانات والمجلات على الإنترنت هو 400 دولار أمريكي فقط. بالنسبة لمنظمة قائمة على المعرفة مثل آلكو، فإن المكتبة التي تحتوي على موارد مطبوعة وفعالة على الإنترنت تعد أمراً حتمياً للقيام بفعالية بالولاية التي تتلقاها من الدول الأعضاء.

128. هناك حاجة إلى وسائل بديلة لتوليد الإيرادات لمنظمة آلكو للقيام بوظائفها بفعالية والعمل كمنتدى استشاري فكري / استشاري للمناطق الأفرو- آسيوية.

129. يعتزم الأمين العام تعبئة موارد إضافية لسد الفجوة من خلال الاشتراك في استضافة بعض الأحداث مع مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آلكو والشراكة مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية التي لديها مذكرات تفاهم مع آلكو. سيقوم الأمين العام أيضاً بتطبيق منح من منظمات التمويل في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية وكذلك طلب التبرعات من الدول الأعضاء لصالح جميع الدول الأعضاء.

130. المهمة ليست سهلة ولكن ستكون المنظمة قادرة على جمع الموارد الكافية بدعم من الدول الأعضاء لتنشيط آلكو كمنظمة استشارية قانونية بارزة وضمان أن هذه المبادرات معروفة بشكل جيد وتسهم بشكل بنّاء في التطوير التدريجي للقانون الدولي.

2. إنشاء تعاون مع المنظمات الدولية / المؤسسات التعليمية

131. إن دعم وتعاون الهيئات والجامعات الحكومية/ الدولية الأخرى والجامعات أمر لا غنى عنه لتنظيم برامج تدريبية / حلقات دراسية مفيدة للمسؤولين في الدول الأعضاء. يمكن بالمثل الاستعانة بخبرات المجال الخاصة بالهيئات / المجتمعات / الجامعات الأكاديمية لمتابعة مشاريع التعاون البحثي في مجالات الاهتمام المشترك وخبراء المصادر في برامج التدريب وورش العمل. تركزت جهود البروفيسور جاستورن منذ أن تولى منصبه في هذا الاتجاه على إقامة ترتيبات تعاونية متبادلة المنفعة مع المنظمات الدولية والمؤسسات التعليمية العاملة في مجال القانون الدولي.

132. دخلت آلكو في الفترة قيد المراجعة في مذكرات تفاهم / اتفاقيات تعاون مع المعهد الأفريقي للقانون الدولي (AIIL) وجمعية القانون الصينية (CLS). أقيمت ندوة مشتركة حول مراجعة الإصلاحات الدولية لنظام الاستثمار وآلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في أروشا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 تعزيزاً للاتفاق مع المعهد الافريقي للقانون الدولي.

133. من المتوقع أنه يمكن تعزيز التعاون مع الكيانات بما في ذلك المؤسسات التعليمية / الجامعات في الهند بهدف زيادة توسيع أنشطة البحوث في آلكو. الجهود جارية للدخول في اتفاقيات رسمية مع الجمعية الهندية للقانون الدولي (ISIL) ومنتدى بريكس القانوني وجامعة جنوب آسيا (SAU) وجامعة دلهي (DU) في نيودلهي وجامعة جواهر لال نهرو (JNU) في نيودلهي وجامعة غوجارات للقانون الوطني (GNLU) في جاندیناجار، غوجارات.

3. توسيع مشاريع التدريب في آلكو

134. تشجع آلكو الطلاب والباحثين في القانون الدولي من الدول الأعضاء على الإلمام بعمل منظمة حكومية دولية. من المتصور بأن برنامج التدريب في آلكو هو تجربة عملية تعليمية حيث يساعد المتدربون كادر الموظفين القانونيين بشكل أساسي في المنظمة في أداء واجباتهم. كما يقدمون أبحاثهم حول موضوع من اختيارهم مكتوباً تحت إشراف الموظفين القانونيين. يتم تعيين المتدربين الداخليين على وجه التحديد في عدد من المهام التي تشمل: (أولاً) تجميع تشريعات الدول الأعضاء بشأن عدد من القضايا القانونية الدولية بهدف إنشاء قاعدة بيانات للتشريعات الوطنية (ثانياً) مساعدة الموظفين القانونيين في إعداد المذكرات وغيرها من الوثائق

(ثالثاً) تحرير / تدقيق مختلف الوثائق التي تصدرها الأمانة العامة (رابعاً) مساعدة الموظفين القانونيين في آلكو في إعداد التقارير المتعلقة بالأحداث التي تعقد بين الدورات والتي تستضيفها الأمانة العامة.

135. يُطلب من الدول الأعضاء الاستفادة من هذه الفرصة وتشجيع طلاب القانون للقيام بهذا البرنامج التدريبي مع آلكو في نيودلهي حيث أن برنامج التدريب متاح على مدار السنة. تم تدريب 37 طالباً من جامعات مختلفة من آسيا وأفريقيا في آلكو بين حزيران / يونيو 2017 وتموز/ يوليو 2018. يمكن الملاحظة في هذا الصدد بأن الجامعة الصينية للعلوم السياسية والقانون كانت ترسل طلابها بانتظام كمتدربين في مقر آلكو بموجب مذكرة تفاهم مع آلكو في عام 2017. من المهم الإشارة بالإضافة لذلك أنه قد ازداد عدد المتدربين بشكل ثابت بعد تبني سياسة تدريب جديدة وترقية برنامج التدريب الداخلي في الدوائر الأكاديمية. يوضح جدول المقارنة التالي هذا الاتجاه.

136. تخطط الأمانة العامة للترويج لبرنامج التدريب الداخلي في المؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا وتطلب من الدول الأعضاء دعم البرنامج عن طريق ترشيح باحثين شبان من اختصاصهم القضائي.

4. موقع آلكو الالكتروني

137. يتم تحديث ومراجعة الموقع الإلكتروني لمنظمة آلكو بانتظام (www.aalco.int) لكي تبقى الدول الأعضاء على اطلاع علي الأنشطة المنفذة في آلكو، ويتم تحميل جميع الأنشطة والبرامج الحديثة المنفذة داخل آلكو والمستندات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني لتحقيق هذه الغاية. تم تعيين مترجم / مترجم عربي لتحديث الموقع باللغة العربية لتسهيل التواصل بشكل أفضل مع الدول العربية الأعضاء في آلكو.

138. يقترح الأمين العام تجديد تصميم الموقع الإلكتروني بما يتماشى مع أحدث الاتجاهات التي تليق بمنظمة حكومية دولية تتمتع بمكانة وسمعة طيبة.

5. المشاركة في الاجتماعات الدولية

139. تُفوض آلكو قانوناً للنظر في المواضيع قيد البحث في لجنة القانون الدولي ولإرسال آراء المنظمة. لقد أصبح الآن لكل من آلكو ولجنة القانون الدولي تمثيل في دورات الآخر السنوية كممارسة مألوفة. حضر الأمين العام الدورة السبعين لمؤتمر العمل الدولي في تموز / يوليو 2018 كمتابعة لهذه الممارسة. سيحضر الدورة الحادية والسبعين للجنة القانون الدولي في عام 2019 لتقديم آراء الدول الأعضاء كما تم تقديمها في الدورة السنوية السابعة والخمسين في آلكو. بالإضافة إلى ذلك فإنه سيمثل أيضاً المنظمة في الدورة السنوية الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. سيعقد اجتماع المستشارين القانونيين لمنظمة آلكو في نيويورك كما يحدث في هذه الممارسة على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. يمكن أن يتم تمثيل آلكو في اجتماعات دولية أخرى حيث ستكون مشاركتها مفيدة حين يخضع ذلك لتوفر التمويل. سيمثل الأمين العام المنظمة بالإضافة لذلك في الاجتماعات السنوية للجنة المستشارين القانونيين بشأن القانون الدولي العام (CAHDI) ومنتدى التحكيم السنوي لمنظمة آلكو.

6. برامج بناء القدرات

140. تقوم آلكو بتنظيم برامج لبناء القدرات للدول الأعضاء بالتعاون مع منظمات التنظيم الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHER) ولجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC). ووفقاً للولاية الواردة من الدول الأعضاء ستقوم الأمانة العامة لمنظمة آلكو بتنظيم ورشة حول القانون الجنائي الدولي تستهدف القضاة والمدعين العامين. يجري التخطيط أيضاً لبرامج تدريبية حول قوانين الاستثمار وتسوية المنازعات وقانون البحار. كما تعلمون أنشأت حكومة جمهورية الصين الشعبية بالاشتراك مع آلكو برنامج التبادل والبحوث بين الصين وآلكو (CAERP) في عام 2015. عقدت حتى الآن أربع دورات تدريبية للمحامين والدبلوماسيين من الدول الأعضاء في آلكو. يحث الأمين العام الدول الأعضاء في هذا الصدد على الاستفادة على النحو الأمثل من هذا المحفل لتدريب أخصائيها القانونيين في القانون الدولي.

7. التحويل الرقمي للوثائق وتقوية المكتبة

141. جميع التقارير والمحاضر الحرفية الخاصة بجلسات آلكو السنوية متاحة الآن في شكل رقمي على موقع منظمة آلكو www.aalco.int على صفحة الويب بعنوان "الدورة السنوية". يوفر هذا النشاط الذي تقوم به الأمانة العامة لمنظمة آلكو مصدراً مفيداً لممارسات الدول في الدول الآسيوية والأفريقية وسيوفر مصدراً مفيداً للغاية لجميع الدول الأعضاء والباحثين المهتمين بأعمال آلكو. تم تعيين مساعد مكتب لتنظيم جميع النسخ المطبوعة من السجلات والكتب المتاحة في الأمانة العامة. يود الأمين العام في هذا السياق أن يشكر حكومة جمهورية الصين الشعبية مرة أخرى على التبرع بخادم جديد للأمانة العامة للتعجيل بالتحويل الرقمي للوثائق والسجلات الهامة. تعتزم الأمانة العامة أيضاً أن تشترك في قواعد البيانات القانونية على الإنترنت مثل ليكيس نيكسيس أو ويستال أو هاين على أونلاين رهناً بتوافر الأموال.

8. المنشورات

142. قامت المنظمة بتجديد وإعادة توجيه منشوراتها الحالية وجعلها أكثر سهولة للقراءة إلى جانب تعزيز جودة ومحتوى المنشور لضمان نشر أوسع ودوري حول مختلف أنشطة آلكو. قامت أمانة آلكو هذا العام بإحياء ممارسة إصدار نشرة إخبارية نصف سنوية لاطلاع الدول الأعضاء وجمهور أوسع على أنشطتها باستثناء المنشورات العادية بما في ذلك مجلة القانون الدولي لمنظمة آلكو والكتاب السنوي. استناداً إلى التفويض المستلم من الدول الأعضاء في الدورة السنوية القادمة فإن الأمانة العامة مستعدة تماماً للمشاركة في الدراسات الخاصة ونشر الناتج لصالح الدول الأعضاء.

9. الدورات السنوية

143. تقرر عقد اجتماعات لفِرق العمل وسيجري النظر في عدد أقل من بنود جدول الأعمال من الآن فصاعداً من أجل تيسير المناقشة المتعمقة بشأن المسائل الموضوعية. ستوفر هذه العملية جو غير رسمي لمناقشة معمقة للقضايا وهو ما يتجانس مع الوظيفة الأساسية للمنظمة الاستشارية القانونية. سيتم بناءً على ذلك اعتماد القرارات المتعلقة بالمسائل ذات الطابع الجوهري في الجلسة العامة في شكل توصيات ليتم تضمينها في التقرير وفقاً للمادة 13 (12) من النظام الأساسي والقواعد التنظيمية لمنظمة آلكو. ستقتصر القرارات على الأمور المالية والإدارية وحدها.

10. مجموعة الشخصيات البارزة

144. تجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل مجموعة الشخصيات البارزة في عام 2010 حيث كان من المتوقع أن تكون بمثابة آلية توجيه غير رسمية "الهيئة الاستشارية" للأمين العام لتوجيه أعمال المنظمة. ينبغي أن يكون هدف هذه المجموعة أن تقترح إلى الأمين العام التدابير اللازمة على المدى القصير والمتوسط والطويل للعمل الموضوعي والرفاه المالي للمنظمة. قد تحدد مجموعة الشخصيات البارزة القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء وصياغة استراتيجية حول كيفية المضي قدماً في العمل على هذه القضايا. تتألف من عدد قليل من أعضاء لجنة القانون الدولي ومسؤولين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء. يود سعادة البروفسور الدكتور جاستورن بمواصلة استشارة أعضاء مجموعة الشخصيات البارزة وسيسعى أيضاً لاستكشاف السبل والوسائل للاستخدام الأمثل للابتكار التكنولوجي لتقليل أو تجنب تكاليف عقد هذه الاجتماعات.

11. مشاريع القوانين النموذجية والمبادئ التوجيهية

145. يمكن للمنظمة إحياء ممارسة صياغة مشروع نموذج أو قوانين غير ملزمة ومبادئ توجيهية بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء. يتطلب هذا تأسيس مجموعات عمل للنظر في مجالات محددة. سيتم ذلك وفقاً للقرارات التي ستُعتمد في الجلسة العامة بشكل توصيات أو غير ذلك.

12. التمويل على أساس المشاريع

146. سيتم التماس التمويل على أساس المشاريع بعناية من الكيانات الوطنية والدولية العاملة في أنشطة مماثلة وفي المجالات ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء في آلكو مع الحفاظ على اشتراكات الدول الأعضاء في آلكو كمصدر أساسي للدخل بالنسبة لمنظمة آلكو. سيتم استشارة الدول الأعضاء بالشكل المناسب من قبل ضباط الاتصال قبل تنفيذ أي مشاريع للدول غير الأعضاء أو للكيانات الدولية.

13. تحسين الوحدة العربية

147. ستواصل المنظمة تعزيز اللغة العربية في عمل المنظمة لضمان مشاركة أكبر للدول الأعضاء العربية ومشاركتها النشطة. سيتم ذلك من خلال جملة أمور من بينها تحسين الموقع باللغة العربية وترجمة جميع الوثائق الرئيسية إلى اللغة العربية.

14. الأعضاء

148. تنص المادة 5 من نظام آلكو على " [أ] سيقوم خبير قانوني مرشح من قبل حكومة دولة عضو بخدمة المنظمة كعضو. يجوز أيضاً ترشيح الأعضاء الاحتياطيين والمستشارين إذا اعتبرت ضرورية." توقفت هذه الممارسة فعلياً من قبل معظم الدول الأعضاء. يدعو الأمين العام الدول الأعضاء للنظر في إحياء هذه الممارسة.

15. الترويج لمراكز تحكيم آلكو

149. تقوم الأمانة العامة بالترويج لمراكز التحكيم الحالية تحت إشراف آلكو من خلال المبادرة الجديدة لحفل آلكو السنوي للتحكيم . يقوم الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء واتخاذ المبادرة نحو إنشاء مراكز تحكيم أخرى لمنظمة آلكو في أي دولة من الدول الأعضاء المهتمة وخاصة في منطقة جنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب أفريقيا.

ثامناً. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

أ. التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية والإفريقية

150. من الجدير بالذكر إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بحسب قرارها 35/2 في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1980 منحت صفة المراقب لمنظمة آلكو وطلبت من آلكو المشاركة في دوراتها وأعمالها. شاركت آلكو منذ ذلك الحين بنشاط في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. يتم دراسة البند المتعلق بالتعاون بين آلكو والأمم المتحدة كل سنتين بعد إنشاء هذا النمط الجديد من قبل الجمعية العامة. مثّل الدكتور روي س. لي وهو المراقب الدائم لمنظمة آلكو في مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك المنظمة في العديد من دورات الأمم المتحدة وقام بتحديث الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أنشطة آلكو وتطور عملها.

ب. تعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

151. لقد كان امتيازاً لمنظمة آلكو منذ إنشائها أن تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية. بدأ هذا التعاون مع لجنة القانون الدولي على النحو المتوخى في نظامها الأساسي. أسست آلكو والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وقت لاحق علاقات وثيقة فيما يخص المسائل المتعلقة بوضع ومعاملة اللاجئين. بدأت منظمة آلكو مع مشاركتها في مسائل القانون التجاري الدولي الترتيبات التعاونية مع لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، مثل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. على أية حال، تم إعطاء زخم كبير لهذه الترتيبات التعاونية بما يتوافق مع صفة المراقب الدائم لمنظمة آلكو من قبل الأمم المتحدة في عام 1980. تم نتيجة للمتابعة إبرام اتفاقات مع الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. كما أبرمت آلكو اتفاقيات تعاون مماثلة مع المنظمات الدولية والتي تشمل المجلس الأوروبي والأمانة العامة للكومنولث وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً).

تاسعاً. ملاحظات ختامية

152. كان البروفيسور الدكتور كينيدي جاستورن الذي تولى منصبه في آب / أغسطس 2016 يركز على إقامة شراكات مؤسسية جديدة وإعادة تنشيط ترتيبات التعاون الحالية من أجل تحقيق أفضل للتفويض الموكل إلى الأمانة العامة. إن هذا الدعم والتعاون من الهيئات الدولية والجامعات أمر حيوي لتعزيز مكانة آلكو في المجتمع العالمي باعتبارها واحدة من المنتديات البارزة للحوار والمشاورات الجماعية بشأن مسائل القانون الدولي. شارك بنشاط في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية لتحقيق هذه الأهداف. كما أنه ملتزم بالعمل من أجل جعل آلكو تُسمع ويلتفت إليها في عملية صنع القانون الدولي المؤدية إلى التنمية التدريجية والمنصفة.

153. لقيت جهوده الرامية إلى ضمان المشاركة الاستباقية للدول الأعضاء دليلاً جيداً من خلال زيادة ملحوظة في مشاركتها ودعمها للأنشطة والأحداث التي نظمتها الأمانة العامة. كما تولى منتدى التحكيم السنوي لمنظمة آلكو زمام المبادرة في إقامة حدث سنوي بهدف المشاركة بشكل بنّاء مع مراكز التحكيم الإقليمية لمنظمة آلكو وغيرها من هيئات التحكيم الوطنية والدولية البارزة مما يسهل تبادل المعلومات والشراكة بينهما. شارك الأمين العام في العديد من المناسبات الدولية وألقى محاضرات تم تلقيها بشكل جيد عملاً برؤيته الرامية إلى زيادة وضوح وشهرة المنظمة في جميع أنحاء العالم. تم التركيز بالإضافة لذلك على الجهود المبذولة لتوسيع عضوية آلكو على الدول الناطقة بالفرنسية من غرب أفريقيا وبلدان من آسيا الوسطى.

154. شرع الأمين العام في اتخاذ عدة تدابير فيما يتعلق بتقارير الموظفين وتقييم أدائهم لزيادة تحسين التغييرات الهيكلية التي تم إدخالها على إدارة وعمل الأمانة العامة العام الماضي. يسعى أيضاً إلى تحديث الدول الأعضاء باستمرار للأنشطة والأنشطة الإدارية من خلال عقد اجتماعات دورية مع موظفي الاتصال إدراكاً للدور الهام الذي يضطلع به موظفي الاتصال في الدول الأعضاء في آلكو كقناة للتواصل بين المنظمة والدول الأعضاء.

155. يعترف الأمين العام تماماً بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه من قبل الدول الأعضاء وهو ملتزم بتقديم أفضل ما لديه من قدرات في تعزيز رسالة المنظمة ورؤيتها. يحث بنفس الروح جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المنظمة في سعيها الجماعي لضمان سماع الأصوات الآسيوية - الأفريقية وتوجيهها نحو وضع القوانين والمعايير الدولية.

156. يطلب الأمين العام بلطف من الدول الأعضاء أن تناقش هذا التقرير وأرفق مشروع القرار الذي قد يُعتمد في الدورة السنوية السابعة والخمسين.

الملحق الأول

مشروع الأمانة العامة
AALCO/RES/DFT/57/ORG 1
12 تشرين الأول / أكتوبر 2018م

تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية في دورتها السابعة والخمسين

إذ تشير إلى مهمات وأهداف المنظمة كما هو منصوص عليها في المادة 1 من النظام الأساسي لمنظمة آلكو

وبعد النظر في تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية عملاً بالقانون 20 (7) من النظام القانوني الوارد في الوثيقة رقم AALCO/57/TOKYO/2018/ORG 1

وبعد الاستماع مع التقدير للبيان الاستهلالي للأمين العام بشأن تقريره عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية

وبعد الاستماع أيضاً باهتمام وتقدير شديدين لتصريحات رؤساء وفود الدول الأعضاء في آلكو بشأن تقرير الأمين العام.

وإذ تعترف بالحاجة إلى المضي قدماً بروح مؤتمر باندونغ في العصر الحالي الذي شهد العديد من التحديات القانونية الدولية لدول آسيا وأفريقيا

وإذ تقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز أنشطة المنظمة وتنفيذ برنامج عملها على النحو المعتمد في دورتها السنوية السادسة **والخمسين** المنعقدة في نيروبي، جمهورية كينيا من 1 إلى 5 أيار / مايو 2017.

وإذ تقدر أيضاً الممارسة المستمرة نحو ترشيد برنامج عملها بما في ذلك دراسة بنود جدول الأعمال خلال دوراتها السنوية.

وإذ تؤكد من جديد على تفويض إعلان بوتراجايا على تنشيط وتعزيز آلكو وخطة العمل كما هو موضح في الوثيقة رقم AALCO/ES(NEW DELHI)/2008/ORG.1 المعتمدة في الدورة الاستثنائية من قبل الدول الأعضاء آلكو والتي عُقدت في 1 كانون الأول / ديسمبر 2008 في نيودلهي (المقر الرئيسي)، الهند

وإذ ترحب أيضاً بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط وتعزيز آلكو

وإذ تلاحظ مع الارتياح زيادة التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية الأخرى.

1. **توافق** على خطة عمل المنظمة على النحو المبين في تقرير الأمين العام وتحث الدول الأعضاء على تقديم دعمهم الكامل لتنفيذ خطة العمل تلك.

2. **تشجع** الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لدعم أنشطة بناء القدرات في إطار خطة العمل المعتمدة في المنظمة.

3. **تطلب** من الأمين العام أن يواصل جهوده ويستكشف السبل والوسائل لتوسيع عضوية المنظمة في آسيا - أفريقيا لزيادة تمثيل من الدول الأفريقية ودول آسيا الوسطى على وجه الخصوص.

4. **تطلب** من الأمين العام أيضاً أن يناقش مع الدول الأفريقية الأعضاء لتفويض مسؤول كبير واحد على الأقل إلى الأمانة العامة بصفة مساعد الأمين العام أو نائب الأمين العام.

5. **تطلب أيضاً** من الدول الأعضاء تشجيع الدول غير الأعضاء في علاقاتها الثنائية للانضمام إلى آلكو.

6. **تطلب** من الأمين العام اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لخطة العمل المعتمدة في 20 آب / أغسطس 2009.

7. **تفوض** الأمانة العامة لإعداد مراجعة جدول الاشتراكات المقررة الحالية وتقديم توصيات بناء على هذه المراجعة لتتم دراستها من قبل ضباط الاتصال وبعد ذلك تقديمها إلى الدورة السنوية لدراستها والموافقة عليها.

8. **تطلب أيضاً** من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن أنشطة المنظمة في الدورة السنوية الثامنة والخمسين.